مدار
المنتهى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٢/٩/٢٥ الموافق ٨ ذو القعدة ١٤٣٣ هـ العدد ٢٩٠ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» معرضة للاغلاق بسبب توجهاتها النقدية

صفحـ(٣)ـة

توقعات بأن تتحوّل «معاريف» إلى ناطق آخر بالمواقف الدينية واليمينية!

صفحـ(٦)ـة

معارضة من اليمين واليسار لخطة باراك للانفصال الأحادي عن الضفة الغربية!

قياديون في الليكود يطالبون نتنياهو بالتنصل من الخطة أوساط العمل وميرتس: باراك هو المسؤول عن الجمود المسيطر على العملية السياسية*

عبر السياسيون والأحزاب في إسرائيل، من اليمين واليسار، عن معارضة واسعة جدا لخطة انفصال جديدة أحادية الجانب من الضفة الغربية، طرحها وزير الدفاع إيهود باراك، وتخلي بموجبها إسرائيل المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية مقابل ضم هذه الكتل إلى إسرائيل، وتقترح أن يبقى المستوطنون الذين يرفضون إخلاء أنفسهم تحت حكم الدولة الفلسطينية.

وطالب قياديون في حزب الليكود الحاكم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالتنصل من خطة باراك وتبني تقرير لجنة حكومية برئاسة قاضي المحكمة العليا إدموند ليفي أوصى بشرعنة كافة المستوطنات من خلال اعتبار استيلاء المستوطنين على أراضي الفلسطينيين بأنه «نزاع على أراض ينبغي حله في المحاكم» وليس من خلال حل سياسي.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن عضو الكنيست داني دانون من الليكود قوله إن «الانفصال الوحيد المطروح هو انفصال وزير الدفاع عن منصبه» أي إقالة باراك، وأن «هذه محاولة يائسة من جانب باراك لعبور نسبة الحسم» في الانتخابات العامة المقبلة.

كذلك اعتبر وزير الإعلام الإسرائيلي يولي إدلشتاين أن وزير الدفاع يطرح خطته في سياق الانتخابات وأن «باراك يواصل ارتكاب أخطاء جندي نفر، وبعد أن أيد كارثة أوسلو ونظم الهروب من لبنان (عندما كان رئيسا للحكومة في العام ٢٠٠٠) وعمل من أجل الانفصال عن غزة الذي أدخل مليون إسرائيلي إلى الملاجئ، فإنه مستعد الآن لأن يشكل خطرًا على ملايين أخرى من أجل عبور نسبة الحسم».

وأضاف إدلشتاين أن «على باراك أن يدرك أن دولة إسرائيل عامة والمستوطنين خاصة ليسوا دمى في مسرحيته الساخرة».

وقال رئيس كتلة «الاتحاد الوطني» اليميني المتطرفة يعقوب كاتس إن نتنياهو يتفق مع باراك مثلما أيد خطة الانفصال عن غزة وصوت على تنفيذها، وأن «خطة باراك تحت رعاية نتنياهو ستعود بالنفع على دعوتنا إلى توحيد المعسكر الديني - القومي من أجل إقامة حزب أرض إسرائيل لينقذنا من قادة الليكود الذين أجرموا بحق أرض إسرائيل واقتلعوا اليهود من أرضهم».

وعقب عضو الكنيست دافيد روتيم من حزب «إسرائيل بيتنا» على خطة باراك بالقول إن «الحكيم يتعلم من أخطاء الآخرين والغبي لا يتعلم حتى من أخطاء ارتكبها بنفسه، وخطة وزير الدفاع المهووسة تمثل بصعوبة خمسة أعضاء كنيست (من حزب «عتسماؤوت» الذي يتزعمه باراك بعد انشقاقه عن حزب العمل) ولذلك فإن علاقتها مع الواقع مثل علاقة حزبه مع الواقع»، في إشارة إلى التوقعات بأن «عتسماؤوت» لن يتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة.

كذلك هاجمت باراك عضو الكنيست زهافا غالئون من حزب ميرتس، وقالت إن باراك يطرح خطته «انطلاقا من اعتبارات سياسية مستهترة وليس من اعتبارات استراتيجية ومصالح دولة إسرائيل». وأضافت أنه «بدلا من دفع مبادرة أحادية الجانب ينبغي القول 'نعم' للدولة الفلسطينية ولمحاولة إعادة تحريك العملية السياسية والانسحاب من المناطق الفلسطينية في إطار مفاوضات».

ورأت غالئون أنه «إذا تمت الموافقة على اقتراح باراك فإنها ستحبط أي محفز من أجل التوصل إلى سلام وستعزز قوة جهات متطرفة مثل حماس، ويجدر بباراك أن يفهم أنه لدينا شريك للسلام ولكن ليس لدينا شريك لخطوات أحادية الجانب».

وقال رئيس كتلة حزب العمل في الكنيست إسحق هيرتسوغ إن «باراك يعيد تدوير أفكار فعل كل شيء في العقد الأخير من أجل منعها، وقد عارض في حينه خطة الانفصال وخطة الانطواء (التي طرحها رئيس الحكومة السابق ايهود أولمرت) والآن ها هو 'يكتشفها'».

وأضاف هيرتسوغ أن «باراك تجاهل مبادرة السلام العربية ورفض أي مبادرة تشكل رافعة سياسية في الموضوع، وخلال فترة ولايته كوزير للدفاع في حكومة نتنياهو تقاعس شهورا في الموضوع الفلسطيني ولم يعمل بالشكل اللائق من أجل إحضار الجانبين إلى المفاوضات، بل على العكس هو سمح لنتنياهو بإدخال العملية السياسية مع الفلسطينيين في حالة جمود عميق».

ورأى هيرتسوغ أنه «الآن، وفيما رائحة الانتخابات تفوح في الجو، يستيقظ باراك ويعود إلى ديباجات قديمة ليغرّر بالناخبين الذين ينبغي أن يتذكروا إخفاقاته في الموضوع الفلسطيني ومواضيع أخرى».

باراك: أسئلة حول دوافع المبادرة.

وقد دعا باراك حكومة إسرائيل إلى دراسة خطة انفصال أحادية الجانب عن الضفة الغربية يتم من خلالها إخلاء عشرات المستوطنات «المعزولة» الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، على أن يبقى المستوطنون الذين لا يرغبون في مغادرة هذه المستوطنات تحت حكم فلسطيني.

وأشار، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يسرائيل هيوم» ونشرت مقاطع منها أمس الاثنين على أن تنشرها كاملة عشية «يوم الغفران» اليوم الثلاثاء، إلى أنه بموجب خطة الانفصال الجديدة فإن الكتل الاستيطانية «غوش عتسيون» و«معاليه أدوميم» و«أريئيل» والتي يسكن فيها ٩٠٪ من المستوطنين ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

وأضاف أن الخطة تقضي باحتفاظ إسرائيل بالسيطرة على مناطق في الضفة الغربية تطل على وسط إسرائيل ومناطق هامة للجيش الإسرائيلي، وضمان وجود عسكري إسرائيلي على طول غور الأردن.

وقال باراك إنه في بقية المناطق ستقام الدولة الفلسطينية بعد إخلاء عشرات المستوطنات الصغيرة.

ويقترح باراك في خطته منح تعويضات للمستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، من خلال تعويض مالي للأفراد والعائلات أو إخلاء مستوطنة أو مجموعة مستوطنين من مستوطنة إلى مستوطنة أخرى في الكتل الاستيطانية أو داخل إسرائيل.

ويطرح باراك إمكانية ثالثة للمستوطنين الذين سيرفضون الخروج من المستوطنات التي يقترح إخلاءها تتمثل في البقاء تحت حكم السلطة الفلسطينية «لفترة تجريبية» مدتها خمس سنوات.

وتأتي خطة باراك لانسحاب أحادي الجانب من أجزاء في الضفة الغربية على ضوء جمود المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين منذ بداية ولاية حكومة بنيامين نتنياهو في نيسان العام ٢٠٠٩.

واعتبر باراك أنه «من الأفضل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين لكن إذا لم ينجح هذا فإنه ينبغي تنفيذ خطوات عملية من أجل البدء في الانفصال، وحان الوقت للنظر إلى المجتمع الإسرائيلي بأعين مفتوحة والقول إنه نجحنا في إبقاء ما بين ٨٠ - ٩٠٪ من المستوطنين، الذين وصلوا إلى هناك بمبادرة وتشجيع الحكومة، في الأراضي الإسرائيلية (أي التي ستضمها إسرائيل إليها)، وهذا هو الإنجاز الكبير إذا ما نجحنا في إحضارهم إلى داخل الحدود الدائمة لإسرائيل» بعد تعديلها بحيث تشمل مناطق من الضفة.

وأضاف أن خطة الانفصال هذه ستساعد إسرائيل «ليس أمام الفلسطينيين فقط وإنما أمام دول المنطقة والأوروبيين والإدارة الأميركية».

وتابع أن تنفيذ خطة كهذه هو «قرار ليس سهلا لكن يوم الغفران هو وقت جيد للنظر إلى الحقائق والقول إننا لم نعد دولة فتية، وإنما نحن دولة عمرها ٦٤ عاما، ونحن لا نتواجد في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) منذ سنة أو سنتين وإنما منذ ٤٥ سنة وقد حان الوقت كي نتخذ قرارا لا ينبع من الأيديولوجيا والمشاعر فقط وإنما من خلال قراءة الواقع بأعصاب باردة».

ودعا باراك إلى إجراء حوار مع المستوطنين حول خطة الانفصال هذه. وقال إنه ثابر على موقفه هذا منذ ١٢ عاما، وأنه لا يطرح خطته الآن على أثر احتمال تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل.

وقال باراك في المقابلة إنه يجب «الاستمرار في تقوية أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) وهو شريك للسلام بكل تأكيد ولا أعرف ما إذا كان هذا سينجح ولا توجد أوهام لدي، ولا أعتقد أنه فقط لو كانت رغبة أكبر لتم التوصل إلى سلام، ففي هذا الموضوع أعتقد أن الحكومة محقة والمسؤولية الأساسية تقع على عاتق الجانب الفلسطيني».

إسرائيل: سيناء ستظل تشكل خطراً حتى بعد استكمال أعمال إنشاء الجدار الأمني!

قام رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال بيني غانتس أول من أمس (الأحد) بجولة في المنطقة التي وقعت فيها في نهاية الأسبوع الفائت عملية مسلحة ضد جنود وجنديات الجيش الإسرائيلي بالقرب من خط الحدود مع مصر، واستمع إلى وصف لهذه العملية من جانب إحدى الجنديات التي اشتركت في الانقضاض على منفذيها.

وأكد غانتس في ختام هذه الجولة أن شبه جزيرة سيناء ستظل تشكل خطراً على إسرائيل حتى بعد استكمال أعمال إنشاء الجدار الأمني على طول منطقة الحدود مع مصر.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة جهادية تطلق على نفسها اسم «أنصار بيت المقدس» أعلنت مسؤوليتها عن هذه العملية التي أدت إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة جندي آخر بجروح، كما أدت إلى مقتل ثلاثة مسلحين. وقالت المنظمة إنها نفذت العملية لمعاقبة الذين تجرأوا على الإساءة إلى النبي العربي الكريم.

من جهة أخرى نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٠١٢/٩/٢٣) عن مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى قولها إن أعمال إنشاء الجدار الأمني على طول منطقة الحدود مع مصر ستُستكمل في غضون شهر، وأنه حتى الآن تم استكمال أعمال إنشاء هذا الجدار في منطقة تبلغ طولها ٢١٠ كيلومترات، ويجري العمل على قدم وساق لاستكمال أعمال إنشائه في المنطقة المتبقية التي يبلغ طولها ٢٠ كيلومتراً، على أن تستكمل حتى بداية العام المقبل (٢٠١٣) أعمال إنشاء جزء أخير من هذا الجدار يبلغ طوله ١٥ كيلومتراً وذلك بالقرب من جبال مدينة إيلات.

وقالت المصادر الأمنية نفسها للصحيفة إنها تتوقع أن يؤدي استكمال أعمال إنشاء الجدار حتى من دون هذا الجزء الأخير (بالقرب من إيلات) إلى خفض عدد العمليات المسلحة التي يتعرض لها جنود الجيش الإسرائيلي، وكان آخرها عملية نهاية الأسبوع الفائت التي وقعت في منطقة الـ ٢٠ كيلومتراً المحاذية لخط الحدود.

في الوقت نفسه شددت هذه المصادر الأمنية على أن شبه جزيرة سيناء أصبحت تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل، وأنه فضلاً عن تسريع أعمال إنشاء الجدار الأمني المذكور يجري العمل على توسيع منظومات الإنذار الاستخباراتية على أمل أن تتمكن من تزويد إسرائيل بمعلومات فورية تتعلق بنشاط الخلايا «الإرهابية».

وأشارت المصادر الأمنية الإسرائيلية إلى أنها تتوقع في الوقت نفسه أن يكثف المصريون الجهود المبذولة من جانبهم لمحاربة شتى المنظمات «الإرهابية» المنتشرة في سيناء، والتي تضم أفراداً من الجهاد الإسلامي الفلسطيني والجهاد العالمي، وأن يبادر المسؤولون المصريون إلى تقديم بدائل اقتصادية لـ ٤٠٠ ألف بدوي يعيشون في شبه الجزيرة ويعتمدون في رزقهم على عمليات التهريب المتعددة بما في ذلك عمليات تهريب الأسلحة. على صعيد آخر بلغت إسرائيل مصر في إثر العملية المسلحة الأخيرة في منطقة الحدود الجنوبية أنها تنوي أن تطرح موضوع سيناء على جدول أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة التي من المنتظر أن تعقد في بحر الأسبوع الجاري في نيويورك.

في موازاة ذلك، قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية العامة أول من أمس (الأحد)، إنه لا يوجد أدنى احتمال لأن توافق إسرائيل على أي تغيير في اتفاق السلام المبرم بينها وبين مصر.

وأضاف ليبرمان: «إنني أتمنى للمصريين أن يتغلبوا على جميع المشكلات التي تواجههم، لكن عليهم أن يدركوا أنه لا يوجد أي احتمال لأن نغير اتفاق السلام أو ملحقه الأمني، ويجدر بهم عدم التعلق بأي أوهام في هذا الشأن».

وجاءت أقوال وزير الخارجية هذه غداة إعلان رئيس ديوان الرئيس المصري محمد مرسي أنه يجب إحداث تغييرات في الملحق الأمني لاتفاق السلام المبرم بين مصر وإسرائيل.

كما تطرق ليبرمان في المقابلة نفسها إلى التصريحات التي أدلى بها الرئيس المصري في سياق المقابلة التي أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية (الأحد)، والتي أكد فيها أن مصر ستحترم اتفاقيات كامب ديفيد إذا ما التزمت إسرائيل بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، فشدد على وجوب عدم إقامة أي رابط بين علاقات إسرائيل ومصر والموضوع الفلسطيني.

وذكرت صحيفة «معاريف» أمس الاثنين أن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عضو الكنيست روني بار- أون (كاديما) دعا إلى دراسة إمكان تغيير الملحق الأمني لاتفاق السلام الإسرائيلي - المصري.

وأضاف بار- أون، في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية العامة (الأحد)، أن تغيير هذا الملحق الأمني يمكن أن يؤدي إلى إقرار الإخوان المسلمين اتفاق السلام مع إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن ينطوي على فرصة كبيرة بالنسبة إلى إسرائيل كون ذلك سيجعل مصر أول دولة إسلامية تؤيد السلام مع إسرائيل.

الحكم على أولمرت بالسجن مع وقف التنفيذ وغرامة مالية في قضية «خيانة الأمانة»

حكمت المحكمة المركزية في القدس أمس الاثنين على رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ وفرض غرامة مالية بقيمة ٧٥ ألف شيكل في قضية «مركز الاستثمارات» التي أدين فيها سابقا بخيانة الأمانة.

ورفضت المحكمة طلب النيابة العامة الحكم على أولمرت بالعمل في خدمة الجمهور لمدة ٦ شهور.

وقبل صدور الحكم اتفقت النيابة العامة ومحامو أولمرت على عدم فرض وصمة عار بحقه بعد أن تنازل أولمرت عن امتيازات يستحقها كرئيس حكومة سابق.

وأعلنت النيابة العامة الإسرائيلية أنها ستدرس خلال الأسابيع المقبلة إمكانية الاستئناف على الحكم والمطالبة مجددا بالحكم على أولمرت بأعمال في خدمة الجمهور لمدة ستة شهور.

وأدين أولمرت قبل عدة شهور بأنه عمل لدى توليه منصبا رسميا على دفع طلبات شركات خاصة الحصول على تمويل حكومي لمصالحهم، وكان يمثلهم في هذه المطالب صديق أولمرت وشريكه السابق في مكتب محاماة، المحامي أوري ميسر.

وفي موازاة هذه الإدانة برأت المحكمة العليا الإسرائيلية ساحة أولمرت في قضيتي فساد خطيرتين هما «المغلفات المالية» التي اتهم فيها بالحصول على رشى من رجل الأعمال الأميركي اليهودي موريس تالانسكي، وقضية «ريشون تورز» التي اتهم فيها بجباية أموال من أكثر من مؤسسة لتمويل كل واحدة من سفراته إلى خارج البلاد وإيداع الأموال في حساب بنكي لتمويل رحلات أفراد عائلته.

ويذكر أن أولمرت كان قد اضطر إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للحكومة في العام ٢٠٠٨ في أعقاب ضغوط سياسية شديدة مورست عليه وبينها ضغوط من داخل حزب كاديما الذي كان يتزعمه.

ولا يزال أولمرت يواجه قضية فساد أخرى هي قضية «هوليلاند»، وهو متهم فيها بالحصول على رشى للمصادقة على مشروع إسكاني كبير في جنوب القدس.

كلمة في البداية

إسرائيل والولايات المتحدة- بعض ملامح العلاقات الراهنة!

بقلم: أنطوان شلحت

من الأسرار المفضوحة أن مواقف أي حكومة في إسرائيل إزاء المسألة الفلسطينية تتأثر إلى حد كبير بجوهر علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة.

وقد توصلت قراءات إسرائيلية متعدّدة في هذا الصدد إلى استنتاج فحواه أن حكومة بنيامين نتنياهو نجحت في إحداث تغيير كبير في جدول أعمال الإدارة الأميركية الحالية المتعلق بالشرق الأوسط.

فقبل نحو عامين من الآن كان الموضوع الفلسطيني من وجهة النظر الأميركية أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في هذه المنطقة، وكانت واشنطن تعتبر السعي لحله مصلحة عليا بالنسبة إليها، وعاملاً مهمًا في سياق توطيد مكانتها في المنطقة.

لكن جميع هذه الاعتبارات تراجعت خلال الفترة المذكورة، واحتلت المسألة الإيرانية طليعة اهتمامات العالم الغربي، تاركة وراءها المسألة الفلسطينية.

كما أن ثورات «الربيع العربي» والأحداث في كل من سورية ومصر ساهمت في صرف الاهتمام عن تلك المسألة.

أما الجامعة العربية، التي كانت الجهة الأهم التي تساعد في طرح هذه المسألة على جدول أعمال المجتمع الدولي، فقد خسرت الكثير من نفوذها، ولم تعد قادرة على أن تكون طرفاً مؤثرًا في الساحة الدولية.

وفي موازاة ذلك أظهرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية قدرة خارقة على البقاء في سدّة الحكم مدة طويلة، وهي موحدة الصفوف وثابتة.

وعلى ما يبدو نجحت أيضًا في اقناع أوساط دولية عديدة أنه في ظل تلك الثورات في العالم العربي والشرق الأوسط، فإن معالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تستلزم الكثير من الحذر، ويجب أن تكون على مراحل.

وتشير بعض هذه القراءات إلى أن إعادة المسألة الفلسطينية إلى رأس جدول الأعمال الأميركي والدولي، يمكن أن تتم في واحدة من حالتين:

أولاً، أن يجري حل المسألة الإيرانية (النووية) في غضون الأشهر المقبلة؛

ثانيًا، أن يُنتخب الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي أظهر استعداده للسعي إلى حل يستند إلى مقاربة الدولتين، لولاية ثانية في الانتخابات التي ستجري في ٦ تشرين الثاني المقبل، وأن يقوم عقب ذلك بممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل بحيث يضطرها إلى إظهار مزيد من المرونة في مواقفها، والسير في اتجاه تسوية دائمة.

في المقابل، تؤكد قراءات أخرى أن دراسة مواقف كل من أوباما ومنافسه الجمهوري ميت رومني إزاء الشرق الأوسط، من شأنها أن تزيل التنبؤات التي تتوقع أن يؤدي فوز الأول إلى عودة الضغوط على إسرائيل. وتشدّد على أنه حتى لو فاز، فإنه سيواجه مجلس نواب يسيطر عليه الجمهوريون، إذ إن احتمالات فوز الديمقراطيين بالأغلبية في هذا المجلس ضئيلة، وينطبق هذا أيضًا على مجلس الشيوخ. وفي حال تحقق هذا السيناريو سيجد البيت الأبيض نفسه محشورًا بين هذين المجلسين، الأمر الذي سوف يقلص هامش تحركه إزاء إسرائيل.

فضلاً عن ذلك، تشكك القراءات ذاتها في أن يبذل أوباما جهدًا كبيرًا على الصعيد الإسرائيلي - الفلسطيني خلال ولايته الثانية. فمنذ البداية لم يكن تدخله في هذا الصراع منطلقًا من التزامات أيديولوجية عميقة، كما كانت الحال مثلاً مع الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، بل كان ناجمًا عن رؤية إستراتيجية وُصفت بأنها «رؤية باردة وعقلانية».

وقد بنى أوباما توجهه هذا آملاً أن يؤدي التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى بلورة «كتلة سنية معتدلة» تعمل برعاية الولايات المتحدة الأميركية على لجم «الخطر الإيراني». وضمن هذا المنظور جاء الضغط الذي مارسته إدارة أوباما في المرحلة الأولى، والذي أدى إلى تعكير صفو العلاقات بين إدارته وإسرائيل. بيد أن موجة الثورات التي اجتاحت العالم العربي خلال الفترة الفائتة غيرت جدول الأعمال العربي والإقليمي، وأنهت محاولة الربط بين المسألة الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتيجية للإدارة الأميركية في الشرق الأوسط، وخصوصًا في منطقة الخليج. ومن الصعب أن يختار أوباما خلال العامين المقبلين العودة إلى محاولة حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي فضلاً عن تعقيده بات الآن منقطعًا عما يجري في المنطقة. ولذا، من المتوقع أن يحاول أوباما التقدم نحو حل مؤقت، أو أن يسعى لحل بعض المشكلات الأساسية. أمّا في حال فوز رومني، الذي يبدو في نظر الجمهور مديرًا ناجحًا وقادرًا على تحقيق الازدهار الاقتصادي، فمن غير المنتظر أن يبدي اهتمامًا كبيرًا بالموضوع الفلسطيني - الإسرائيلي في بداية ولايته، الأمر الذي سيقلص الاحتكاكات بينه وبين إسرائيل.

إن هذا كله لا يعني انتفاء الأصوات، ولا سيما في أوساط النخب اليهودية الأميركية، التي لا تنفك تحذّر من مغبة الاستقواء بما تقدّم من ملامح تميّز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في الوقت الراهن من أجل ركل المسألة الفلسطينية.

ولعل آخرها كان صوت ديفيد ريمنيك، رئيس تحرير مجلة «نيويوركر» الأسبوعية الأميركية، الذي أكد لصحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة الفائت أن الخطر المترتب على إرجاء معالجة الموضوع الفلسطيني- حتى بالنسبة إلى إسرائيل- مرشح لأن يتفاقم في ظل ثورات «الربيع العربي»، لا لأن يتلاشى أو يتبدّد.

وقبل تأكيد ريمنيك بفترة وجيزة رأى البروفسور مايكل وولتزر، أحد أبرز الفلاسفة السياسيين في الولايات المتحدة والعالم، أن سياسة الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية لا تساعد على الإطلاق في المحافظة على ما أسماه «شرعية إسرائيل» في معظم أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه لا تشكل في المدى البعيد ضمانة لعدم تضرّر مكانتها لدى القوة الأعظم.

المشهد الإسرائيلي
محلية

عقب نشر نتائج امتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي» في المدارس

جهاز التعليم الإسرائيلي يجسّد الفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية ويزيد في توسيعها!

بقلم: سليم سلامة

كشفت التقارير التفصيلية التي نشرتها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بشأن نتائج امتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي»، يوم الأحد (٩/٢٣)، عن صورة قاتمة جدا لأوضاع جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل، وعن حجم الفجوات الشاسعة جدا التي تفصل بين المدارس المختلفة وتجسد مدى الاستقطاب الاقتصادي - الاجتماعي الذي يزداد اتساعا وعمقا باستمرار.

وحال نشر هذه النتائج التفصيلية، عن كل مدرسة وأخرى في إسرائيل، سارع العديد من المهتمين في مجالي التربية والتعليم إلى اعتبارها دليلا دامغا على الحالة المتردية التي انحدر إليها جهاز التربية والتعليم الرسمي في إسرائيل، ومؤكدين أنه يكشف عن السبب الحقيقي الذي وقف خلف الرفض القاطع الذي أبدته الوزارة، خلال سنوات عديدة منصرمة، لنشر هذه النتائج.

وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الوزارة بنشر نتائج هذه الامتحانات بصورة تفصيلية، على الرغم من أنها تجرى في المدارس الابتدائية والإعدادية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن. فقد اضطرت الوزارة إلى نشر هذه النتائج الآن، مرغمة، تنفيذا للقرار الذي أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية بهذا الصدد في الثالث والعشرين من شهر آب الماضي، استجابة لالتماس تقدمت به «الحركة من أجل حرية المعلومات».

وامتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي» هذه (والتي تُعرف باسمها المختصر - «ميتساف») تجريها وزارة التربية والتعليم سنويا، منذ أكثر من عشر سنوات، ويتم في إطارها امتحان طلاب صفوف الثاني، الخامس والثامن، في أربعة مجالات أساسية هي: اللغة الأم (العبرية أو العربية)، اللغة الإنكليزية، الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا. كما يُسأل الطلاب، أيضا، عن الأجواء التعليمية والمناخ في داخل المدرسة. وتهدف هذه الامتحانات إلى تكوين صورة حقيقية عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة التعليمية وتزويد مديرها وطاقمها التنفيذي بمعلومات موضوعية موثوقة كي يعتمدوها في إعداد ووضع خطط مستقبلية لرفع المستوى التعليمي وتحسين الأجواء المدرسية.

المدارس... مؤسسات تربوية أم تسويقية؟

منذ أن شرعت في إجرائها في المدارس الابتدائية والإعدادية، تحرص وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على إحاطة نتائج امتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي» التفصيلية بالسرية التامة، إذ اقتصرت ما نشرته عنها عموما على «معدلات عامة» تعبر عن مستويات الطلاب التحصيلية على مستوى الدولة عامة، دونما تفاصيل عن النتائج التي تحققت في المدارس بصورة فردية، كل منها على حدة.

ويثير هذا الوضع من التكتم جدلا حادا ومتواصلا في الأوساط التربوية والتعليمية في إسرائيل، يتجدد كل عام مع نشر النتائج العامة لهذه الامتحانات، بين مؤيد لسياسة الوزارة في هذا المجال وبين معارض لها وداع إلى نشر النتائج على الملأ. وقد وصل هذا الجدل إلى منعطف تمثل في المبادرة التي تولتها «الحركة من أجل حرية المعلومات» بتقديم التماس إلى محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب مدّعية بأن عدم نشر النتائج التفصيلية لهذه الامتحانات يشكل مسّا بحرية الحصول على المعلومات ومطالبة إياها بإصدار أمر قضائي يلزم وزارة التربية والتعليم بنشر نتائج تفصيلية.

وحيال ذلك، قامت الوزارة بتشكيل لجنة خاصة للبحث في هذا الموضوع وإعداد ردّ شافٍ للمحكمة كان مؤداه: إن الكشف عن هذه النتائج سيكبد جهاز التربية والتعليم أضرارا جسيمة ستكون لها عواقب تدميرية. وفي قرارها بشأن الالتماس، تبنت محكمة الشؤون الإدارية موقف الوزارة (ولجنتها) هذا وردّت الالتماس. لكن «الحركة من أجل حرية المعلومات» قدمت استئنافا على هذا القرار إلى المحكمة العليا فقلبته هذه رأسا على عقب وأصدرت، يوم ٨/٢٣، أمرا واضحا لوزارة التربية والتعليم بنشر النتائج التفصيلية لامتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي» خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد.

ويستفاد من التقييم الذي وضعته اللجنة المذكورة، كما عرضته على المحكمة العليا، أن الوزارة تؤسس رفضها، رسميا، على تخوف كبير من أن نشر هذه المعطيات بصورة تفصيلية سيؤدي، بالضرورة، إلى تشويش عمل الجهاز التعليمي وإعاقة أدائه، مثلما حصل في كل من الولايات المتحدة، بريطانيا والنرويج. وهي الإسقاطات التي شكلت رادعا أمام دول أخرى عن الحذو حذوها. ولفتت الوزارة (استنادا إلى ما خلصت إليه تلك اللجنة الخاصة) إلى أن نشر النتائج التفصيلية سيضع المدارس أمام «تحديات خارجية» تجعل اهتمامها الأساس ينصبّ على السعي المحموم إلى تحقيق أعلى وأفضل ما أمكن من نتائج في هذه الامتحانات و«بأي ثمن»، مما سيخلق تنافسا غير منصف بين المدارس دون أن يعود عليها بفوائد حقيقية. ذلك أن «التنافس هنا سيؤدي إلى تصنيف العديد من المدارس على أنها ضعيفة ومتدنية المستوى، ما سيدفع الأهالي والطلاب إلى هجر هذه المدارس والانتقال إلى أخرى أقوى وأفضل منها مستوى. وكذلك سيفعل المعلمون الجيدون».

وزادت الوزارة، في ردّها أمام المحكمة، بأن هذا التنافس، بل الصراع، الذي سينشأ بين المدارس حيال معرفتها بأن نتائج هذه الامتحانات ستنشر على الملأ تفصيليا، قد يقود إلى محاولات للتأثير على النتائج بأساليب وطرق مختلفة، يمكن أن تصل حد ارتكاب مخالفات جدية وخطيرة، أخلاقية كانت أم جنائية. ونمذجت الوزارة على هذه المخالفات بـ: عدم المحافظة على نزاهة الامتحانات، إبعاد الطلاب الضعفاء ومنعهم من المشاركة، بما في ذلك بواسطة تصنيفهم على أنهم يعانون من مشاكل العسر التعليمي ثم توجيههم ونقلهم إلى صفوف للتعليم الخاص، اختيار إدارات بعض المدارس زيادة الموارد المخصصة لطبقات الصفوف المشاركة في هذه الامتحانات، سعيا وراء تحقيق المكاسب الفورية، على حساب طبقات الصفوف الأخرى التي قد تكون أشد حاجة إلى تلك الموارد.

وفي المحصلة، رفضت المحكمة العليا جميع الحجج التي ساقتها وزارة التربية التعليم لتبرير نهج التكتم على النتائج التفصيلية لهذه الامتحانات، كما رفضت محاولات الوزارة الترويعية التي وصفتها المحكمة بأنها «نبوءات غضب وتحذيرات من انهيار جهاز التعليم»، مشددة على أن «سيناريوهات الرعب هي طريقة لا يمكن تقبّلها في نظام ديمقراطي». وأكدت المحكمة أنه «ليست هنالك أية أدلة تثبت أن نشر نتائج هذه الامتحانات سيؤدي، حقا، إلى بروز ظواهر سلبية. وعلى أية حال، فإن من وظيفة وزارة التربية والتعليم تشديد الرقابة ومعالجة الظواهر السلبية الناشئة، تبعا للحاجة». وأكدت المحكمة العليا أن «الرقابة الجماهيرية هي أمر جدير ومحبذ» وأنه «لا ينبغي إخفاء نتائج الامتحانات، بل يتعين تداولها بصورة علنية وحكيمة تعود بالفائدة المرجوة على الطلاب والمدارس».

وكما كان متوقعا، فقد أثار قرار المحكمة العليا هذا ردود فعل متباينة لدى الأوساط المعنية المختلفة. ففيما عبرت «الحركة من أجل حرية المعلومات»، على لسان مديرتها العامة ألونا فينوغراد، عن سعادتها بهذا القرار واعتبرت أنه «آن الأوان لتفهم السلطات المختصة أنها لا تصنع معروفا بنشرها نتائج الامتحانات، بل هذا واجبها القانوني»، اعتبرت وزارة التربية والتعليم أن نشر النتائج التفصيلية سيؤدي إلى «اتساع الفجوات التعليمية بين الأغنياء والفقراء، وإلى هجرة المعلمين الأكفاء من المدارس الضعيفة وإلى اتساع ظواهر الغش في الامتحانات». وقالت المديرة العامة للوزارة، داليت شتاوبر، إن «الوزارة معنية بالشفافية وقد درجت على نشر نتائج هذه الامتحانات على المستوى القطري وعلى مستوى البلدات والمدن، بما في ذلك الإشارة إلى الفجوات القائمة. أما نشر النتائج على مستوى المدارس فمن شأنه أن يسبب أضرارا جسيمة».

وقال أحد مدراء المدارس: «الحقيقة المرة هي أن المدارس في إسرائيل قد هجرت، منذ زمن بعيد، عالم التعليم والتربية على القيم وانتقلت إلى عالم التسويق والترويج. فبدلا من التركيز على الجوهر التعليمي ـ التربوي، تنشغل المدارس بالمظاهر والترويج لمسارات مستحدثة وتصبّ جل اهتمامها على الوسائل التي تجعلها جذابة في أعين الطلاب. والقرار الذي أصدرته المحكمة العليا سيعمق ويعزز هذه الحملات التسويقية، وبدلا من الطلاب سيصبح لدى المدارس زبائن ومستهلكون».

وقالت الحقوقية لوتم بري - حزان، المحاضرة في قسم علوم القيادة والسياسة في جامعة حيفا، إنه «كان حريا بالمحكمة العليا منع نشر أية معطيات من شأنها المس، بصورة جدية، بالمساواة وبالتكامل الاجتماعي في جهاز التعليم». وأضافت أن «توسيع إمكانيات الاختيار، بتأثير نشر النتائج التفصيلية للامتحانات، سيؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية – الاقتصادية في المجتمع، إذ سيكون بمقدور العائلات الميسورة نقل أبنائها إلى المدارس التي حققت نتائج مرتفعة في هذه الامتحانات، حتى لو كانت بعيدة وتتطلب توفير سفريات خاصة ومكلفة، بينما ستضطر العائلات الفقيرة إلى الاكتفاء بالمدارس القريبة منها جغرافيا، حتى لو كانت نتائجها متدنية».

في المقابل، قال أحد خبراء التربية إن هذا القرار سيحفز الأهالي على مطالبة رؤساء السلطات المحلية والوزارة بتخصيص موارد إضافية للجهاز التعليمي وبمعالجة المشكلات القائمة بصورة فورية. وقالت مديرة إحدى المدارس إن «المنافسة هي أمر صحيّ» وإنه «إذا كان الملك عاريا، فيتعين إيجاد ملابس جديدة له، بدلا من إخفائه والتستر عليه». وأضافت أن الكشف عن النتائج سيساعد في إزالة أجواء التشكيك المسيطرة لدى الأهالي وسيدفعهم إلى التعاون والعمل المشترك مع المدارس لتحسين الأوضاع وخدمة مصالح الطلاب».

النتائج تجسد الفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية وتزيد في تعميقها

وتوفر النتائج التفصيلية التي نشرتها الوزارة معطيات حول تحصيلات الطلاب في أية مدرسة من المدارس الابتدائية أو الإعدادية في إسرائيل، مما يتيح المقارنة بينها وبين المدارس الأخرى، وخصوصا على خلفية المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي لدى الشريحة السكانية التي تخدمها المدرسة المعنية. ويشمل أحد فصول التقرير التفصيلي معطيات حول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما يعرض فصل آخر منه، وللمرة الأولى، تحصيلات الطلاب في سنوات سابقة، مما يتيح المقارنة وكشف التغيرات التي حصلت في مستوى هذه التحصيلات خلال السنوات الأخيرة، سلبية كانت أم إيجابية.

وتكشف النتائج عن فوارق شاسعة جدا، تثير قلقا بالغا، بين مستويات الطلاب في المدارس المختلفة، تبعا لموقعها – في مركز البلاد أم في الأطراف، في المدن والبلدات اليهودية أم في البلدات والقرى العربية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العلامات في موضوع الرياضيات لدى طلاب صفوف الثامن في مدينة رعنانا ٥٧٣، وهو أعلى بكثير من متوسط العلامات القطري الذي بلغ ٥٢٨، بينما بلغ متوسط العلامات في مدينة الطيبة العربية في المثلث ٤٩٦ وفي مدينة رهط العربية في النقب ٤٤٢ فقط.

أما في موضوع اللغة الإنكليزية، فكان متوسط العلامات القطري ٥٣٤، بينما كان في مدينة رعنانا ٥٦٧، وفي مدينة تل أبيب ٥٥٠، وفي مدينة حيفا ٥٦١، وفي مدينة القدس ٥٢٩، مقابل ٤٨٣ في مدينة الطيبة و٤٠٦ في مدينة رهط.

وفي موضوع العلوم والتكنولوجيا، بلغ متوسط العلامات القطري لطلاب صفوف الخامس ٥٣٥، بينما بلغ في مدينة رعنانا ٥٤٥، وفي تل أبيب ٥٤٠، وفي حيفا ٥٤٥، مقابل ٥١٨ في الطيبة و٤٢٥ في رهط.

وبين طلاب صفوف الخامس، بلغ متوسط العلامات القطري في موضوع الرياضيات ٥٥٣، بينما بلغ في مدينة رعنانا ٥٧٥، وفي مدينة تل أبيب ٥٥٩، وفي حيفا ٥٦١، وفي القدس ٥٥٠، مقابل ٥٠٢ في الطيبة و٤٣٨ في رهط.

وفي موضوع اللغة الإنكليزية بلغ متوسط العلامات القطري بين طلاب صفوف الثامن ٦٦، بينما بلغ متوسط العلامات في المدارس العربية ٥٣ فقط.

وتعكس هذه العينة الصغيرة جدا من العلامات الحالة المتردية التي آل إليها جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل من حيث الفجوات الكبيرة وتعمقها بين المدارس في مدن مركز البلاد والمدن ذات المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي المتين، وبين المدارس في البلدات الواقعة في الأطراف بعيدا عن المركز، من جهة، كما تعكس الواقع المزري الذي يعاني منه الوسط العربي في إسرائيل مقارنة بالوضع في الوسط اليهودي عامة.

وقالت مديرة إحدى المدارس الابتدائية في مركز البلاد، في توصيف هذه الحالة، إنه «ليس سرا أن المدرسة القائمة في حي غنيّ اقتصاديا وقوي اجتماعيا تجتذب المعلمين الأفضل والطلاب الأفضل، بينما المدرسة القائمة في طرف المدينة تعاني من مستوى تعليمي متدنٍ وتحصيلات الطلاب فيها تكون بالمثل، لأنها تعاني من شح في الموارد ومن إهمال مريع».

واعتبر البروفسور يوسي يونا، المحاضر في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع والباحث في معهد «فان لير» في القدس، أن الحكومات المتعاقبة في إسرائيل تتحمل المسؤولية الأساس عن تعمق الاستقطاب الاقتصادي ـ الاجتماعي، الذي تشكل نتائج هذه الامتحانات مؤشرا واضحا عليه، إذ تترسخ العلاقة المتبادلة بين مكان السكن وبين مستوى التحصيل التعليمي.

وقال إن نتائج امتحانات «مقياس النجاعة والنماء المدرسي» تشكل التجسيد العملي الحتمي للفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية وتعبر عن واقع انعدام المساواة في جهاز التعليم. وأضاف: «هذه النتائج تدل على أن المجتمع الإسرائيلي يتقدم، بسرعة مريبة، نحو واقع دول العالم الثالث. ولا تقتصر مأساوية هذا التطور على حرمان الأجيال الناشئة من فرص تنمية مواهبها وتطوير قدرتها على الإسهام في تنمية المجتمع ورقيّه فقط، بل تتعدى ذلك إلى المسّ الخطير بالمناعة الذاتية لدى المجتمع الإسرائيلي».

كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

أسباب ازدياد قوة مجتمع الحريديم

اسم الكتاب: «من صراع البقاء إلى التجذر: متغيرات في المجتمع الحريدي ودراسته في إسرائيل»
تأليف: كيمي كابلان ونوريت شتدلر
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد» و«معهد فان لير» في القدس، ٢٠١٢

نلحظ في السنوات الأخيرة حضورا متزايداً للمتدينين اليهود الحريديم- ذكورا وإناثا- في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إسرائيل. ويرتاد هؤلاء مجالات التأهيل المهني والتشغيل ومراكز التسوق، كما وينشطون في مشاريع «التوبة الدينية»، ويقطن كثيرون منهم في المدن الحريدية الجديدة المتاخمة لجانبي «الخط الأخضر». إلى ذلك فإن لهم حضورا في وسائل الإعلام والسينما والمسرح، وقوات الأمن، وهم يطالبون بتغيير قواعد ومعايير السلوك في الحيز العام الإسرائيلي بكليته.

من هنا ليس مفاجئا إذن وجود انشغال كبير، في الخطاب العام ومؤسسات السلطة والجمهور وأوساط المستثمرين وأصحاب الأعمال، بمسألة المكانة والاحتياجات الخاصة للحريديات والحريديم، فيما يتعلق باندماجهم في المجتمع.

وترجع الأسباب الرئيسة لهذا الانشغال إلى النمو الديمغرافي للمجتمع الحريدي من جهة، وإلى التوزيع الجغرافي وتأثير نمو هذا المجتمع على المناعة الاقتصادية للدولة في الحاضر والمستقبل، من جهة أخرى.

وتعرض الأبحاث والدراسات، التي يحتويها هذا الكتاب بين دفتيه، عدة ساحات وميادين يدل تأملها على أن المجتمع الحريدي في إسرائيل يزداد قوة، بل ويتسع صفوفا.

ومن ضمن الخلاصات التي تحيل إليها أبحاث المؤلفين، أن الحديث يدور على انتقال المجتمع الحريدي من مجتمع يصارع من أجل بقائه، إلى مجتمع يعكس مناعة داخلية وثقة بالنفس جماعيتين، وأن هذا الانتقال يأتي مصحوبا بالكثير من التخبط والتوترات الداخلية، وتترتب على ذلك انعكاسات حاسمة على أشكال وطرق تأمل ودراسة وفهم هذا المجتمع.

وعموما فإن الكتاب يدعو قراءه والخطاب العام في إسرائيل إلى إبداء الرأي بشأن هذا الانتقال أو التحول، بكل ما ينطوي عليه من معان ودلالات.

عن مشاريع الحلول للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني

اسم الكتاب: «دولة واحدة، دولتان: إسرائيل/ فلسطين»
تأليف: بيني موريس
إصدار: منشورات «عام عوفيد»، ٢٠١٢

في ثلاثينيات القرن الماضي حدث انفصال في التطلعات القومية لطرفي النزاع اليهودي- الفلسطيني. فقد بدأت الحركة الصهيونية طريقها بالمطالبة بإقامة دولة يهودية على كامل مساحة «أرض إسرائيل»، ولكن في أواخر الثلاثينيات تخلى زعماؤها بالتدريج عن إدعاء «كلها لي»، وتمسكوا بالتطلع نحو إقامة دولة يهودية ذات سيادة في جزء من «أرض إسرائيل/ فلسطين». هذا الخط- كما يدعي بيني موريس في كتابه الجديد الذي صدر باللغة الانكليزية وترجم حديثا إلى العبرية- وجه الحركة الصهيونية في سنوات ١٩٤٨-١٩٧٧، ومنذ العام ١٩٢٢.

يتفحص موريس في هذه المقالة السياسية التاريخية مشاريع الحلول للنزاع في إطار دولة واحدة، وفي إطار دولتين لشعبين.

ويخلص المؤلف إلى أن المراجعة الدقيقة لوثائق الجانبين، ومن ضمن ذلك الميثاق الوطني الفلسطيني ودستور حركة «فتح» وميثاق حركة «حماس»، تشير إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية تمسكت، منذ نشوئها في عشرينيات القرن الماضي، بمطلب إقامة دولة فلسطينية على كامل تراب فلسطين/ أرض إسرائيل، وأن هذا الموقف كان ماثلا في فترة النضال الممتدة من العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٨٨، بزعامة (الحاج) أمين الحسيني والزعيم الراحل ياسر عرفات، ولكنه- أي الموقف ذاته- لم يتغير حتى في سنوات عملية أوسلو.

ويقول موريس إن مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية ما انفكت تتبنى هذا النهج «حتى بعد رحيل ياسر عرفات، على الرغم من التصريحات والإيماءات التصالحية المضللة الموجهة إلى آذان صانعي السلام في الغرب».

ويدعي المؤلف أنه يؤسس تحليلاته وخلاصته على فحص تاريخي دقيق «مستعينا بوثائق لم تنشر من قبل»، ومنها مثلا «رد إسرائيل على مقترحات الرئيس الأميركي بيل كلينتون» في كانون الأول العام ٢٠٠٠.

من صراع البقاء إلى التجذر: متغيرات في المجتمع الحريدي ودراسته في إسرائيل

دولة واحدة، دولتان: إسرائيل/ فلسطين

حلم الصابرا الأبيض

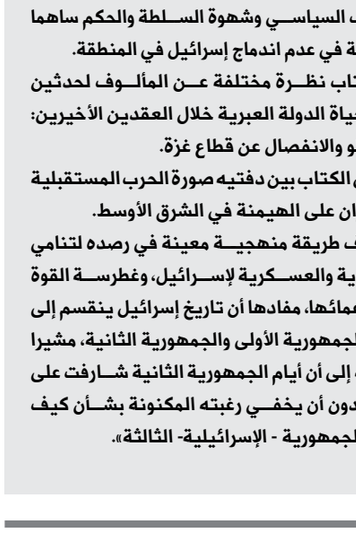

تائهون في الشرق الأوسط: المأساة الجديدة للشعب اليهودي

تحطيم الأساطير التي نشأ عليها جيل الصابرا

اسم الكتاب: «حلم الصابرا الأبيض»
تأليف: ميرون بنفينستي
إصدار: منشورات «كيتر»، ٢٠١٢

يشكل كتاب «حلم الصابرا الأبيض» اعترافا لاذعا وصريحا، لكن يحفل بالشفقة، لأحد أبناء المجموعة المؤسسة الذين أقاموا الدولة وفي النهاية تم إقصاؤهم من السلطة من دون حفظ ماء الوجه. و«قلائل هم رجال الفكر والأدب في إسرائيل الذين تجرأوا على النظر في المرآة، مثل ميرون بنفينستي»، كما يؤكد الناشر.

ويطرح المؤلف على المحك، واحدة تلو أخرى، تلك الأساطير التي نشأ وتربى عليها: إحياء القفر الذي لم يكن قفرا قطّ؛ الإسرائيلي «الصابرا» قوي البنيان الذي لم يكن سوى الصورة الخيالية المفزعة لجيل الآباء المنفوبين؛ الاشتراكية الاستعلائية والمدللة لدى البيض؛ والأهم من كل ذلك العمى التام تجاه سكان البلد السابقين (الأصلانيين).

ومن بين أغلال وحواجز «الصابرا»، وركام القرى العربية التي أحب، يسخر بنفينستي من المحاولة الساذجة لمعسكر اليسار للعودة إلى حدود ١٩٦٧، ويطرح الحل الوحيد الممكن في نظره.

يشار إلى أن ميرون بنفينستي هو صحافي وباحث، يحاضر في جامعتي «العبرية» في القدس و«بن غوريون» في بئر السبع، وهو زميل بحث في جامعة «هارفارد»، وشغل سابقا منصب نائب رئيس بلدية القدس (فترة تيدي كوليك)، وهو أيضا مؤسس ومدير ما يسمى بـ «مشروع الضفة- والقطاع». وقد ألف عشرات الكتب، منها «المقلاع والعصا» و«مدينة السكينة» و«المصباح السحري».

الوضع الجيو- سياسي الراهن مأساوي لإسرائيل

اسم الكتاب: «تائهون في الشرق الأوسط: المأساة الجديدة للشعب اليهودي»
تأليف: زلمان شابيرا
إصدار: منشورات «برديس»، ٢٠١٢

تمثل نقطة انطلاق هذا الكتاب في أنه وبعد سقوط الإمبراطورية السوفياتية في العام ١٩٩١ وتحول الولايات المتحدة إلى قوة عظمى وحيدة في العالم، ووصول نفوذها في الشرق الأوسط إلى الأوج، أتيحت أمام إسرائيل فرصة تاريخية، لا تتكرر، للتوصل إلى تسوية سياسية مع العالم العربي، وإلى علاقات طبيعية مع العالم الإسلامي بأكمله.

ووفقا لما أورده المؤلف في كتابه، فقد باشر إسحق رابين، عقب تسلمه زمام السلطة، خطوات باتجاه التوصل إلى تسوية نهائية مع العالم العربي، إلا أن ورثته في رئاسة الحكومة، جميعا بلا استثناء، لم يتمتعوا برؤية سياسية ونظرة إستراتيجية مثله، بل أهدروا سدى ١٥ عاما. وعندما انتخب في مصر في أواخر العام الماضي (٢٠١١) برلمان ٧٥٪ من أعضائه لن يسلموا أبدا بوجود إسرائيل، ومنذ أواسط العام الجاري يقف على رأس الدولة العربية الكبرى (مصر) رئيس ذو أيديولوجيا إسلامية، بات من الواضح أن نافذة الفرص قد سدت.

وكان مؤلف الكتاب قد ادعى في مقال نشرة في صحيفة «هآرتس» في آذار ٢٠٠٧، بأن انتصار الإسلام المتطرف في المنطقة أمر محتوم وأنه يتعين على إسرائيل الاستعداد لهذا الانتصار القادم من خلال إيجاد حدود شرعية معترف بها للدولة العبرية.

يخوض الكتاب في تحليل أسباب نشوء «الوضع الجيو- سياسي التراجيدي» الراهن لإسرائيل وأهمها: أولا- غطرسة القوة التي قادت زعامات إسرائيل واحدة تلو أخرى إلى عمى سياسي؛ ثانيا- لم تتمثل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بعد مقتل رابين، بأن حل المشكلة الفلسطينية ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الهدف الأعلى للسياسة الخارجية وهو اندماج الدولة اليهودية في الحيز الجيو- سياسي كدولة لها كامل الحقوق والواجبات؛ ثالثا- بعد أن مدت الجامعة العربية يدها للسلام في آذار ٢٠٠٢ اتضحت حقيقة إضافية وهي أن غطرسة القوة وخطأ التبجح ليسا العائق الوحيد، فالخوف السياسي وشهوة السلطة والحكم ساهما مساهمة حاسمة في عدم اندماج إسرائيل في المنطقة.

ويطرح الكتاب نظرة مختلفة عن المألوف لحدثين مركزيين في حياة الدولة العبرية خلال العقدين الأخيرين: اتفاقيات أوسلو والانفصال عن قطاع غزة.

كذلك يعرض الكتاب بين دفتيه صورة الحرب المستقبلية بين تركيا وإيران على الهيمنة في الشرق الأوسط.

ويطرح المؤلف طريقة منهجية معينة في رصده لتنامي القوة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وغطرسة القوة السياسية لزعمائها، مفادها أن تاريخ إسرائيل ينقسم إلى جمهوريتين: الجمهورية الأولى والجمهورية الثانية، مشيرا في ختام كتابه إلى أن أيام الجمهورية الثانية شارفت على الانتهاء، من دون أن يخفي رغبته المكنونة بشأن كيف يتطلع لرؤية «الجمهورية - الإسرائيلية- الثالثة».

خطر الإغلاق يتهدّد دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» بسبب توجهاتها النقدية

لحظة حاسمة لمستقبل التعليم العالي في إسرائيل!

بقلم: عدي أوفير (*)

وضعت لجنة مراقبة الجودة في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي مؤخرا على مائدة هذا المجلس مشروع قرار يدعو إلى عدم السماح بفتح التسجيل لدورات تنظمها دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وذلك في السنة الدراسية القادمة.

ويشكل هذا «القرار» خطوة حاسمة في الطريق إلى إغلاق الدائرة المذكورة.

إن الدافع العلني، ولكن غير الرسمي، للتحرك في مجلس التعليم العالي ضد هذه «الدائرة» هو دافع سياسي. فوزير التربية والتعليم غدعون ساعر، وكذلك أحد الممثلين في اللجنة، والذي كان ناشطا في تصعيد لهجة التقرير الصادر عن اللجنة، البروفسور ديسكين من الجامعة العبرية في القدس، مقربان من حركة «إم ترتسو» (اليمينية المتطرفة) أو متماثلان معها. ورئيس اللجنة الفرعية لمراقبة الجودة، التي ترجمت توصيات أعضاء اللجنة الدولية إلى توصية بعدم السماح بالتسجيل للدائرة في السنة المقبلة، هو البروفسور ماؤور، عضو «مركز تراث بيغن» وأحد رجال اليمين المعروفين.

بعض التبريرات والحجج التي ساقتها بيانات المتحدث باسم مجلس التعليم العالي، وإن لم ترد في التقرير ذاته، كانت سياسية خالصة (كغياب التعددية وما شابه). كذلك فإن الظروف التي تجري فيها الحملة ضد الدائرة، والتي تحول بفضلها التهديد بإغلاق الدائرة إلى تهديد ملموس، هي ظروف سياسية بامتياز. وتعمل السلطة ومحافل اليمين المرتبطة بها على دفع مبادرات في سائر المجالات والأطر المؤسسية من أجل إقصاء عناصر اليسار عن مواقعها ومراكزها ومكتسباتها، وتكريس مواقع النفوذ والسيطرة التي تستأثر بها (السلطة ومحافل اليمين)، وهو ما حصل ويحصل في المحاكم والنيابة العامة للدولة، والمستوى المهني في وزارة التربية والتعليم، وكذلك في سلطة البث، والصحف، وفي مجلس التعليم العالي ذاته، الذي قلص فيه عدد ممثلي الجامعات وفي الوقت ذاته تمت زيادة عدد ممثلي الكليات والجمهور الذين ينتمي كثيرون منهم إلى اليمين.

بالإضافة إلى ذلك فإن الخطوة الحالية في مجلس التعليم العالي ذات سياق أكاديمي جلي لا يقل خطورة عن السياق السياسي العلني.

فقد أقيمت دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» كبديل لما اعتبر في البلاد كتيار سائد (تقليدي) في العلوم السياسية، وهو تيار بحثي وضعي وكمي يسيطر على جميع الدوائر الأربع الأخرى للعلوم السياسية في إسرائيل. ومن ناحية عملية فقد كان تمحيص الدائرة في جامعة بن غوريون في التوجهات والمواضيع البحثية الشرط الذي وضعه مجلس التعليم العالي قبل أكثر من عشر سنوات حين أقيمت الدائرة. وبذلك فقد انتهج مجلس التعليم توجها تعدديا صحيحا. هذا في حين أن الدوائر الأخرى للعلوم السياسية ليست تعددية نظرا لأنه لا توجد فيها سوى أقلية ضئيلة من الباحثين الذين ينتهجون توجها تحليليا، تاريخيا ونقديا، وهؤلاء يحتلون بصورة عامة مكانة هامشية في الدائرة. ولا تتبنى دائرة السياسة والحكم في جامعة بن غوريون توجها تعدديا نظرا لعدم وجود تمثيل كاف فيها للبحث الكمي والوضعي ولكن بفضل قرار مجلس التعليم العالي الذي أتاح إنشاء الدائرة، أضحت خريطة البحث في المجال السياسي في البلاد أكثر تعددية حين انضمت إليها شعبة متخصصة في التوجه التاريخي النقدي. وفي الواقع فقد تبلورت داخل الشعبة مجموعة من الباحثين والباحثات الممتازين الذين تنتهج غالبيتهم توجهات - متباينة- تنتمي على المستوى الواسع للتوجه التحليلي- التاريخي في العلوم السياسية. وإحدى السمات المهمة لهذا التوجه، ولا سيما في التيارات الانتقادية، تتمثل في حقيقة أنه وخلافا للجزء الأكبر من البحث في العلوم السياسية، فإن الدولة- الدولة القومية في صورتها التاريخية الحالية- لا تحدد منظومة الخطوط التي يدور البحث داخلها، وإنما توضع هي نفسها كموضوع أو هدف للبحث. ولعل ذلك هو السبب في أن الدائرة - الشعبة- لا تسمى دائرة العلوم السياسية وإنما دائرة السياسة والحكم، والفرضية هنا هي أن الدولة تمثل شكلا متغيرا للسياسة والحكم، اللذين يشكلان الركائز أو الأسس التي يجب أن ينطلق منها البحث. بمعنى أن إشكالية الدولة القومية ليست نتاجا لتفكير ما بعد صهيوني على وجه التحديد وإنما نتاج توجه تاريخي ونقدي للدولة ومؤسساتها.

إن في إمكان الباحث بالتأكيد إتباع مثل هذا التوجه وأن يكون في الوقت ذاته صهيونيا (وهناك في دائرة السياسة والحكم في جامعة بن غوريون باحثون على هذه الشاكلة)، وإن كانت للأيديولوجيا الصهيونية في مثل هذه الحالة بالطبع عدة سمات مهمة تميزها عن أيديولوجيا اليمين الصهيوني.

لقد عين مجلس التعليم العالي لجنة فحص (تقصي) لا ينتمي أحد من أعضائها إلى التوجه التاريخي النقدي في بحث الدولة والسياسة. وفي أي مجلة تعنى بهذا المجال، سواء كانت مركزية أو هامشية، لم يكن ليخطر في بال المحررين أن يرسلوا للتحكيم لأحد أعضاء اللجنة مقالة لباحثين يعملون في الدائرة، لكنهم اجتمعوا جميعا للبت في مصير دائرة كاملة لا تعمل من الناحية العملية في مجال بحثهم. وقد تعلل التبرير النقدي الحاسم في التقرير الأصلي للجنة بغياب التعددية البحثية في الدائرة. كذلك فإن التحفظ الوحيد الذي كتبه الباحثان الدوليان اللذان عينا لمراقبة تنفيذ التقرير من قبل الدائرة، يكرر الاتهام ذاته للدائرة بأنها تصر على الانشغال في مجال يمثل منطق وجودها. يتهمونها بأنها لا توازن بين التوجهات البحثية، كما لو أن التوازن في العلم شأنه شأن برنامج أستوديو في التلفزيون. ووسط كل ذلك يتدخلون بصورة سافرة في السلوك الأكاديمي لجامعة بن غوريون. إن مجلس التعليم العالي يخل بذلك، ليس فقط بالتفويض الممنوح إليه بموجب قانون المجلس، وإنما أيضا بمبدأ الحرية الأكاديمية.

وإذا كان ثمة مجال لتصحيح انعدام التوازن بين التوجهات البحثية المختلفة، فهذا شأن الكلية والجامعة.

وهنا ينبغي العودة إلى موضوع الظروف السياسية. فهذا التشويه أو الانحراف الخطير في سلوك مجلس التعليم العالي وفي علاقاته مع جامعة بحثية في إسرائيل يمكن أن يحصل ليس فقط بسبب الملاحقة المنهجية للدائرة من قبل مجموعات من عناصر اليمين التي وصمت دائرة السياسة والحكم بـ «اللاصهيونية» أو «ما بعد صهيونية» أو «يسارية»، وإنما أيضًا في ظل الظروف السياسية التي تحولت فيها مثل هذه الملاحقة إلى قاعدة متبعة. وإذا ما أقر مشروع القرار بشأن منع جامعة «بن غوريون» ومنع دائرة السياسة والحكم من فتح التسجيل لدوراتها في السنة المقبلة، فإن ذلك سيمهد الطريق أمام صوغ برامج التدريس في الجامعات الإسرائيلية من قبل الساسة والأكاديميين الذين يخدمون إلى جانبهم، ويتماهون مع نهجهم السياسي.

لقد حصل ذلك في الكثير من الأنظمة الظلامية، ويمكن أن يحصل هنا أيضا.

إنها لحظة حاسمة لمستقبل التعليم العالي في إسرائيل، مما يستوجب من جميع أعضاء السلك الأكاديمي في الجامعات الإسرائيلية قاطبة التجنيد من أجل منع إغلاق دائرة السياسة والحكم.

يتعين علينا أن نطالب إدارات جامعاتنا بعدم التخلي عن جامعة «بن غوريون» وتركها لوحدها في المعركة، وأن نقود معا وسويا النضال ضد مشروع القرار الأخرق المذكور.

ولا بد من الإيضاح والتأكيد أن مجلس التعليم العالي سيفقد شرعيته الأكاديمية في إسرائيل والخارج إذا ما أقدم على التصديق على هذا المشروع، وأن ذلك يشكل تحطيما للقواعد في العلاقات بين السلطة والأكاديميا، الأمر الذي يستوجب اتخاذ خطوات تتناسب مع الوضع الجديد، بدءا من قطع العلاقة مع مجلس التعليم العالي وحتى تعطيل جهاز التعليم بأكمله.

(*) بروفسور في «معهد كوهن للتاريخ والفلسفة» و«مركز منيرفا للآداب» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو سيفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة!

*** وضع حزب العمل الآن أفضل مما كان عليه في الانتخابات الماضية لكن المشكلة هي أن نمط تصويت الفئات التي يتوجه حزب العمل إليها يتغير بسرعة * قوة اليمين تتراجع وينطوي ذلك على أمل معين للمستقبل * أوباما يواجه مشاكل في الشرق الأوسط أكبر بكثير من خلافه مع نتنياهو ***

كتب بلال ضاهر:

يغادر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مساء غد الأربعاء، متوجها إلى نيويورك للمشاركة في افتتاح أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث سيلقي خطابا أمام الجمعية.

وقال نتنياهو لدى افتتاحه الاجتماع الأسبوعي لحكومته، أول من أمس الأحد، إنه سيلتقي في نيويورك مع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء الكندي ووزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون. وأكد على أنه سيكرر في خطابه القول أنه «لا يمكن أن يُسمح لأخطر دولة في العالم [ويقصد إيران] بأن تمتلك أخطر الأسلحة في العالم».

وبرز في هذه الأقوال التي أدلى بها نتنياهو أنه لا يتوقع، حاليا، الالتقاء مع الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وكانت تقارير إسرائيلية عديدة تحدثت مؤخرا عن أن أوباما ليس معنيا بلقاء نتنياهو قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، التي ستجري في السادس من تشرين الثاني المقبل. ويعكس ذلك الخلافات العلنية، الظاهرة في تصريحات الاثنين، حول الموضوع النووي الإيراني ومعارضة الولايات المتحدة إقدام إسرائيل على شن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، قبل الانتخابات الأميركية. كذلك طالب نتنياهو أوباما بوضع «خطوط حمراء» أمام إيران، فيما رفض الأخير ذلك. وبدا للإدارة الأميركية أن نتنياهو، الذي صعد انتقاداته لأداء أوباما، يسعى لإضعافه في المعركة الانتخابية مقابل منافسه الجمهور، ميت رومني، الذي تربطه علاقات صداقة قديمة مع نتنياهو.

من جهة ثانية، أطلق نتنياهو تصريحات، في الفترة الأخيرة، وسرب معلومات إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن في نيته تقديم موعد الانتخابات العامة. واشترط نتنياهو تقديم موعد الانتخابات بحال عدم إقرار الميزانية العامة الإسرائيلية. لكن في مقابل ذلك، تظهر استطلاعات الرأي، حدوث تراجع في قوة أحزاب اليمين مجتمعة، رغم أنها ما زالت تشكل أغلبية في الكنيست، بعد الانتخابات المقبلة.

وفي سياق آخر، جرى في نهاية الأسبوع الماضي، التوقيع على صفقة بيع صحيفة «معاريف» إلى رجل الأعمال اليميني – المتدين – المستوطن شلومو بن تسفي، ناشر صحيفة اليمين «مكور ريشون». وتوقع صحافيون وإعلاميون أن هذه الصفقة ستؤثر على خريطة الإعلام في إسرائيل.

حول هذه المواضيع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: يجري الحديث مرة أخرى الآن عن احتمال تقديم موعد الانتخابات العامة. وهناك تصريحات لنتنياهو في هذا الاتجاه. هل تعتقد أنه سيتم تقديم الانتخابات أم أنها ستجري في موعدها في تشرين الثاني من العام المقبل- ٢٠١٣؟

غوطفاين: «يصعب معرفة ذلك، لأن هذه مسألة تتعلق بقرار سيتخذه نتنياهو. ولكن كقارئ صحف فإن الانطباع هو أنه سيتم تقديم موعد الانتخابات. وعلى ما يبدو أن نتنياهو سيفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة بسبب الضربات الاقتصادية وإقرار الميزانية العامة. لكن من جهة ثانية فقد رأينا انضمام حزب كاديما وانضمام رئيسه، شاؤول موفاز، إلى الحكومة، وهذا يشير إلى احتمال حدوث تطور سياسي ما في المستقبل وأي رهان في هذا الاتجاه قد يكون صحيحا، وذلك إلى حين اتضاح القرار الذي سيتخذه نتنياهو».

(*) نتنياهو لن يتمكن الآن، أو في ظل التركيبة الحالية للحكومة، أن يقر ميزانية والحصول على دعم أغلبية في الكنيست. هل هذا صحيح؟

غوطفاين: «لا. المسألة هي أن نتنياهو يتمتع بحيز مناورة واسع جدا. ووفقا لانطباعي فإنه إذا كان نتنياهو راغبا جدا في إقرار الميزانية فإنه سيكون بإمكانه إقرارها. إذ أن لديه تحالفا واسعا وأغلبية كبيرة في الكنيست. لكن هناك أيضا الحساب السياسي حول ما إذا كان مجديا الذهاب إلى انتخابات مبكرة. وربما سيجد أنه من الصعب الذهاب إلى انتخابات بعد إقرار ميزانية تشمل تقليصات وزيادة ضرائب وما إلى ذلك، أو أن يقرر الذهاب إلى انتخابات قبل إقرار الميزانية».

(*) ومتى يتوقع إجراء الانتخابات في حال تقديم موعدها؟

غوطفاين: «لأن منطق تقديم الانتخابات يتعلق بموضوع الميزانية، فإن التوقعات هي أن تجري قبل نهاية آذار المقبل. أي خلال شهري شباط أو آذار المقبلين. وربما يبدو هذا موعدا بعيدا، ولذلك فإني لا أستبعد إجراءها قبل ذلك أيضا. وفي جميع الأحوال، سواء تم إجراء الانتخابات في هذا التاريخ أو في تاريخ آخر، فإننا أصبحنا موجودين في سنة انتخابات. والمؤسسة السياسية تتصرف كأنها داخل معركة انتخابية».

(*) في سياق الانتخابات، كيف ترى وضع حزب العمل بقيادة شيلي يحيموفيتش؟

غوطفاين: «واضح أن وضع حزب العمل اليوم أفضل مما كان عليه في الانتخابات الماضية. وحاله أفضل من حال حزب كاديما. وحزب العمل يمثل، الآن، الطبقة الوسطى المستقرة. ونسبة كبيرة من هذه الطبقة صوتت لكاديما، ويتوقع أن تذهب نسبة جيدة من هذه الأصوات إلى العمل. لكن السؤال الكبير هو ماذا ستفعل [رئيسة كاديما السابقة] تسيبي ليفني، التي في حال رشحت نفسها، ستنافس على هذه الأصوات. كذلك فإن الحيز الذي كان كاديما يحتله أصبح يحتله الآن يائير لبيد، لكن قسما من الأصوات سيذهب إلى العمل. لكن، مرة أخرى، ماذا سيحدث إذا تأسس حزب بقيادة ليفني وحاييم رامون وسيحاول المنافسة على أصوات الطبقة الوسطى. والمشكلة هي أن نمط تصويت الفئات التي يتوجه حزب العمل إليها يتغير بسرعة، وهذا جمهور يميل إلى تغيير مواقفه بسرعة، ولذلك فإنه ليس مضمونا أن الشعبية التي يتمتع بها العمل اليوم ستبقى على ما هي بعد نصف عام أو عام».

(*) وهل يتوقع أن تكون هناك مفاجأة في الانتخابات المقبلة، مثل أن يسقط حكم اليمين؟

غوطفاين: «كان مقررا أن تجري الانتخابات في أيلول الحالي، وبعد ذلك انضم كاديما إلى التحالف وتم إلغاء هذا الموعد. وعندما جرى الحديث عن إجراء الانتخابات في أيلول كان يبدو فوز نتنياهو في هذه الانتخابات واضحا. والآن، عندما أنظر إلى استطلاعات الرأي الأخيرة، أرى أن [أحزاب] اليمين تشكل أغلبية لكن قوتها تتراجع. أي أن هناك تراجعا في قوة اليمين خلال الأشهر الأربعة أو الخمسة الأخيرة. هل سيستمر هذا التراجع وسيتغير التوازن بين معسكري اليمين والوسط – يسار؟ هذا ليس مؤكدا وربما يكون بعيدا عن الواقع. لكن الحقيقة هي أن قوة اليمين تتراجع ويوجد في ذلك أمل معين للمستقبل».

(*) سيتوجه نتنياهو إلى نيويورك، مساء غد، للمشاركة في افتتاح دورة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيلتقى خلال ذلك مع زعماء دول ومع وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون. ماذا يتوقع أن يقول في خطابه أمام الجمعية العامة، وهل يمكن أن يعود من زيارته هذه إلى الولايات المتحدة بإنجاز ما لإسرائيل؟

غوطفاين: «واضح أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة متوترة حاليا ولا يبدو أنه سيكون هناك إنجاز كبير في مجال العلاقات الثنائية الإسرائيلية – الأميركية. وأعتقد أن ما سيطرحه نتنياهو على الأجندة الدولية هو الموضوع الإيراني. وفي الموضوع الفلسطيني سيقول إن الفلسطينيين يرفضون الدخول في مفاوضات، كما يريد لهذه المفاوضات أن تكون».

(*) حسبما تبدو الأمور اليوم، فإن نتنياهو لن يلتقي مع أوباما، بسبب رفض الأخير استقباله. إلى هذه الدرجة الأزمة عميقة بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية؟

غوطفاين: «هذه أزمة عميقة بكل تأكيد. وهي عميقة بسبب الانتخابات الرئاسية الأميركية القريبة وفيما يبدو نتنياهو كمن يدعم المرشح الجمهوري، ميت رومني. عدا ذلك فإن هناك فجوة عميقة جدا بين الجانبين في الموضوع الإيراني. وهناك خلاف كبير في نظرة الجانبين إلى الوضع في الشرق الأوسط. هذا يعني أنه توجد خلافات كبيرة في وجهات نظر الجانبين. لكن ينبغي القول إنه رغم كل الخلافات في وجهات النظر بين إسرائيل والولايات المتحدة والتوتر بينهما، إلا أن العلاقات بين الدولتين ما زالت جيدة. ونتنياهو هو سياسي محترف ويملك خبرة كبيرة وربما سيستغل زيارته إلى الولايات المتحدة لتغيير حالة التوتر هذه. هذا أمر ممكن. فهذه أمور يمكن أن تتغير بسرعة».

(*) ماذا سيحدث في حال فاز أوباما في الانتخابات؟ هل ألحقت سياسة نتنياهو وخلافاته مع إدارة أوباما ضررا كبيرا بإسرائيل؟

غوطفاين: «على ما يبدو أن أوباما سيفوز في الانتخابات، وفقا للاستطلاعات الأخيرة. وكون إسرائيل انجرت إلى داخل المعركة الانتخابية الأميركية هو أمر ليس حكيما ولا مفرحا. من جهة أخرى، فإنني لا أعتقد أن أوباما سيقوم بخطوات عقابية تجاه إسرائيل، بسبب مواقف نتنياهو. فالأمور لا تسير بهذا الشكل. وتوجد بين إسرائيل والولايات المتحدة خلافات كبيرة في المواقف، ومن الجهة الأخرى فإنه يتعين عليهما العيش مع هذه الخلافات. ودعنا لا ننسى أن أوباما يواجه مشاكل في الشرق الأوسط أكبر بكثير من خلافه مع نتنياهو. وعلى ضوء هذا الوضع فإنه لا تزال هناك قاعدة واسعة جدا من التعاون بين إسرائيل وأميركا».

(*) تم بيع صحيفة «معاريف»، الأسبوع الماضي، إلى جهة يمينية – دينية – استيطانية. كيف سيؤثر هذا الأمر على خريطة الإعلام في إسرائيل؟

غوطفاين: «لا أعتقد أن هذا سيؤثر بشكل كبير. وعلى ما يبدو أن 'معاريف' ستنافس صحيفة 'يسرائيل هيوم' [المقربة من نتنياهو]. صحيح أن 'معاريف' ستصبح صحيفة يمينية لكن بما أن العلاقات بين [ناشر «معاريف» الجديد شلومو] بن تسفي و[ناشر «يسرائيل هيوم» شلدون] إدلسون هي علاقات متوترة فإننا سنرى منافسة بين صحيفتين داخل اليمين، وذلك أقل من المنافسة بين صحف اليمين وصحف مثل 'يديعوت أحرونوت' و'هآرتس'. وبالمناسبة، إذا نظرنا إلى صحيفة بن تسفي 'مكور ريشون' فإنك سترى أنها تشكل خيارا آخر لـ 'يسرائيل هيوم'. وهذا ما سيفعله بن تسفي لـ'معاريف' التي ستفقد الكثير من مكانتها الحالية».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

نظام ليس واحداً

أرئيلا أزولاي / عدي أوفير

إعـداد: برهوم جرايسي

محافظ البنك المركزي: الاقتصاد الإسرائيلي جيّد... لكنه ليس ممتازا!

* فيشر يدعو إلى عرض الميزانية العامة حتى نهاية الشهر المقبل أو التوجه لانتخابات مبكرة * * مكتب الإحصاء المركزي رفع معطيات النمو للنصف الأول من العام الجاري إلى ٣ر٢٪ * التضخم المالي في الشهر الماضي ١٪ ورغم ذلك تقديرات بنك إسرائيل للتضخم الإجمالي للعام الجاري ٢ر٢٪*

رأى محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر أن وضعية الاقتصاد الإسرائيلي جيدة ولكنها ليست ممتازة، وذلك في سعيه لبث أجواء تفاؤل، في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة ووزارة المالية فيها عن تعمق الأزمة الاقتصادية، داعية إلى ميزانية تقشفية، ولكن معطيات مكتب الإحصاء المركزي عن النصف الأول من العام الجاري، جاءت لتساند رؤية فيشر، بأن رفعت معطيات النمو إلى ٣ر٢٪ في الوقت الذي تتحدث فيه التوقعات الإجمالية لنمو العام الحالي عما هو دون ٣٪، وفي المقابل وعلى الرغم من أن وتيرة التضخم المالي ارتفعت في الشهر الماضي بنسبة عالية نسبيا، إلا إن تقديرات بنك إسرائيل تتحدث عن تضخم إجمالي بنسبة ٢ر٢٪ وهو يبقى ضمن الهدف الذي وضعته الحكومة.

وفي مقابلة مطولة مع صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية بمناسبة رأس السنة العبرية، عبر فيشر عن ارتياحه من وضعية الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية في كبرى الدول المتطورة، وما يزيد من ارتياحه وتفاؤله هو الإجراءات القائمة في كبرى الدول المتطورة، من اجل اخراج الاقتصاد من أزمته، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه يدعو إلى اتباع الحذر في السياسة الاقتصادية، وبشكل خاص السعي الى استقرار البنوك، واتباع سياسة موازنة عامة محافظة، ولجم العجز في الميزانية العامة من خلال تقليصها.

وفي رد على سؤال حول وضعية الاقتصاد الإسرائيلي يقول فيشر: لقد فحصنا الأمر إلى العمق، وبالإمكان القول إن وضعية الاقتصاد جيدة ولكنها ليست ممتازة، وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار سلسلة من المعطيات، مثل وتيرة النمو، والبطالة، وقارناها مع مثيلاتها في الدول المتطورة.

وقال فيشر إن على الحكومة أن تلتزم بعرض الميزانية العامة على الكنيست حتى نهاية شهر تشرين الأول المقبل، بموجب الأنظمة القائمة في الكنيست، وإن لم تفعل فعليها أن تتجه إلى انتخابات برلمانية.

ومن الجدير ذكره، أنه حتى إعداد هذا التقرير لم تظهر بوادر في الحكومة لبحث الميزانية العامة، وهذا على خلفية علامات الاستفهام حول قدرة الائتلاف الحاكم على تمرير ميزانية تقشفية في عام انتخابات.

ويذكر أيضا، أنه حسب القانون الإسرائيلي، فإن على الحكومة أن تقر الميزانية العامة للعام المقبل، حتى اليوم الأخير من العام الجاري، وإن لم تفعل ذلك، فإن القانون يسمح لها بالتمديد حتى اليوم الأخير من الشهر الثالث- آذار- من العام الجديد، وإن لم يتسن إقرار ميزانية عامة، يكون حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات برلمانية خلال ٩٠ يوما أمرا تلقائيا، وهذا سيناريو سيتحدد أكثر في الاسابيع القليلة المقبلة.

ودعا فيشر إلى لجم العجز في الميزانية العامة، وقال إن عجزا كبيرا من شأنه أن يبعد المستثمرين الأجانب وألمح إلى أنه اعترض على رفع العجز في ميزانية العام الجاري من ١ر٥٪ إلى ٣٪ من الناتج العام، وقال إنه من الأفضل لو كان العجز لا يتجاوز نسبة ٣٪.

في المقابل دافع فيشر عن حجم ميزانية وزارة الدفاع، التي تشمل الجيش، وقال إن أمنا قويا من شأنه أن يعزز الاقتصاد، وبذلك رد فيشر على مطالبات واسعة ودورية، تدعو إلى تقليص ميزانية الأمن، التي تصل فعليا ما بين ٦٠ مليار إلى ٦٥ مليار شيكل، ما يعادل ١٥ إلى ١٦ مليار دولار وأكثر، وهذا عدا ٣ مليارات دولار، هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل.

إلى ذلك، وبتقدير فيشر، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تستمر في بعض الدول ما بين أربع إلى خمس سنوات، ومن بين هذه الدول اليونان، نظرا لاستفحال الأزمة الاقتصادية فيها، بينما يرى فيشر أن الولايات المتحدة ليست بعيدة عن نقطة الخروج من الأزمة الاقتصادية، وأن الأمر قد يحدث خلال ستة أشهر، ومع تشكيل الإدارة الأميركية الجديدة بعد الانتخابات المقبلة، وقال إن وضعية البنوك الأميركية جيدة وهي بدأت تقلص حجم مديونيتها، كما أن سوق البيوت والعقارات بدأت هي أيضا تخرج من أزمتها.

معطيات النصف الأول

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد قال في تقرير له في الأيام الأخيرة إن النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام الجاري قد ارتفع بنسبة ٣ر٢٪ وليس ٣٪ كما قال في تقريره الشهر الماضي آب، كما قال المكتب إن النمو في الربع الثاني من العام الجاري ارتفع بنسبة ٤ر٣٪.

وللمقارنة، فإن النمو في النصف الأول من العام الماضي ٢٠١١ ارتفع بنسبة ٥٪، وفي النصف الثاني من العام الماضي ارتفع النمو بنسبة ١ر٥٪، ولكن النمو الإجمالي للعام الماضي كان ٨ر٤٪.

وظهر من معطيات مكتب الإحصاء أن الناتج الصناعي ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣٪، بينما الصادرات الإسرائيلية ارتفعت في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٥ر٦٪، وفي المقابل فإن الاستهلاك الفردي ارتفع في الفترة نفسها بنسبة ٦ر٢٪، كما ارتفعت الاستثمارات في الأملاك الثابتة في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٤٪.

ويذكر أنه على ضوء الحديث عن الأزمة الاقتصادية المعلنة، بادرت أطر مالية، ومن بينها وزارة المالية الإسرائيلية، إلى تخفيض توقعات النمو للعام الجاري إلى ما دون ٣٪، ومن المفترض أن يعدل بنك إسرائيل في الأيام القليلة توقعات النمو للعامين الجاري والمقبل.

التضخم المالي

إلى ذلك، قال تقرير لبنك إسرائيل المركزي، في نهاية الأسبوع الماضي، إن توقعاته للتضخم المالي للعام الجاري انخفضت من ٢ر٦٪ إلى ٢ر٤٪ وهذا على الرغم من التضخم المالي العالي نسبيا الذي تم تسجيله في شهر آب الماضي، وكان بنسبة ١٪، ليرفع بذلك إجمالي التضخم منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية الشهر الماضي إلى ١ر٢٪.

وقد تأثر التضخم في الشهر الماضي من ارتفاعات حادة في الأسعار، وحسب تقديرات المختصين في بنك إسرائيل فإن قسما من حساب الأسعار في شهر آب أخذ بالحسبان الارتفاعات في شهر أيلول المقبل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع حاد آخر في التضخم المالي في الشهر الجاري أيلول، وهو ما سيعلن عنه في منتصف الشهر المقبل، وهذا على ضوء رفع ضريبة المشتريات بنسبة ١٪ لترسو عند ١٧٪، إضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار البنزين ومختلف مشتقات النفط، وإلى استمرار ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية الأساسية.

في المقابل، فإن الارتفاع في التضخم في الشهرين الماضي والحالي ستلاقيه نسبة تضخم منخفضة جدا في الأشهر الثلاثة الباقية من العام الجاري، بفعل تراجع الأسعار الموسمية، وهذا ما اعتادت عليه السوق الإسرائيلية على مر السنين، ما يجعل توقعات بنك إسرائيل للتضخم واقعية أكثر.

وتعني نسبة تضخم إجمالية من ٢ر٤٪ أن التضخم سيبقى هذا العام ضمن المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في العقد الأخير ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

ويتضح من تقرير لشركة «نيسلون» الاقتصادية، صدر في نهاية الأسبوع الماضي، أن سوق المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية للبيت والفرد تراجعت في شهر حزيران وحتى آب بنسبة ٦ر٠٪، وأن إجمالي هذه المبيعات سجلت في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢ر١٪، ما يعني من وجهة نظرة اقتصادية أن سوق المواد الأساسية تشهد في الأشهر الأخيرة ركودا مستفحلا، وهذا اعتمادا على مبيعات شبكات التسويق الكبرى وتجارة الجملة، من دون سوق البلدات العربية.

وحسب التقرير ذاته، فإن مبيعات المواد الغذائية وحدها، تراجعت في الأشهر الثلاثة الماضية بنسبة ٥ر٠٪، بينما سجلت هذه المبيعات في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٩ر١٪، في حين أن مبيعات المشروبات على أنواعها، التي تشهد ركودا مستفحلا في العامين الأخيرين، سجلت في الأشهر الثلاثة الماضية انخفاضا بنسبة ٨ر٣٪، وفي الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام تراجعت مبيعات المشروبات بنسبة ٣٪.

في المقابل، فإن مبيعات الألبسة والهندام وما تبع ذلك شهدت في الأشهر الثلاثة الماضية ارتفاعا بنسبة ٣٪، ومبيعات المعدات البيتية ارتفعت بنسبة ٢ر١٪.

ويقول مسؤولون في شبكات التسوق إن هذا الانخفاض ليس نابعا من تراجع في شراء الحاجيات، بل من بحث المستهلكين عن البضائع الرخيصة، أو البضائع التي تحظى بحملات بيع وتخفيضات.

ويقول مسؤول كبير في إحدى شبكات التسوق، لم يكشف اسمه لصحيفة «ذي ماركر»، على سبيل المثال، إن سلعة معينة باعتها شبكته في العام ٢٠٠٧، بقيمة ١٥ شيكلا كسعر مخفض، اضطرت لبيعها في العام الجاري بقيمة ١٣ شيكلا.

لكن في المقابل، فإن معطيات مكتب الإحصاء المركزي تتوافق مع تقرير شركة «نيسلون» الاقتصادية، إذ دلت على تراجع في استيراد وإنتاج الكثير من السلع الأساسية، وهذا من مؤشرات التباطؤ الاقتصادي، الذي يزحف نحو ركود في السوق.

موجز اقتصادي

٥٢٪ من أصحاب الحسابات البنكية يعتمدون على السحب الزائد

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن ٥٢٪ من أصحاب الحسابات البنكية الجارية في البنوك الإسرائيلية، تظل حساباتهم في وضعية سحب زائد (أوفر درافت)، وهذا نمط بنكي ليس منتشرا في العالم، وعدد الدول التي تتبعه يتراوح ما بين ٤ دول إلى ٧ دول على الأكثر، وفق تقارير سابقة.

ويقضي هذا النمط بتحديد حد أقصى لصاحب الحساب البنكي لسحبه الزائد، ومنذ نحو ست سنوات دخل حيز التنفيذ قانون يحظر أي خرق لهذا الاتفاق، ويتعين على البنك إبلاغ صاحب الحساب بأي خرق للاتفاق القائم، كي يسوي الحساب.

وتبين من استطلاع مكتب الإحصاء المركزي أن ٢١٪ من أصحاب الحسابات البنكية في وضعية سحب زائد دائم، بينما أعلن نحو ٢١٪ آخرون أنهم كانوا في وضعية كهذه ما بين مرتين إلى أربع مرات في العام الأخير، وقال ١٠٪ إنهم كانوا في وضعية كهذه مرة واحدة في العام الأخير.

ويستدل من التقرير ذاته، أن ٣٢٪ من أصحاب الحسابات البنكية تلقوا إنذارا مرّة واحدة على الأقل في العام الأخير، بشأن وضعية حسابهم البنكي.

لكن الملفت للنظر في استطلاع مكتب الإحصاء المركزي هو أن ٧٪ من المواطنين في إسرائيل لا حسابات بنكية لهم، وترتفع هذه النسبة بين العرب في إسرائيل إلى ٢٠٪، مقابل ٥٪ بين اليهود. وكما يبدو فإن الأمر يعود إلى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، لأن التقرير ذاته أشار إلى أن ١٩٪ ممن هم خارج سوق العمل، ليس لديهم حساب بنكي.

أما بشأن بطاقات الاعتماد، فيتضح أن ٢٢٪ من المواطنين ليست لديهم بطاقات اعتماد، وتقفز هذه النسبة إلى ٥٤٪ بين العرب الذين فوق عمر ٢٠ عاما، بينما هذه النسبة تهبط بين اليهود إلى ١٦٪.

١١٪ من الإسرائيليين تنازلوا عن الطعام بسبب أوضاعهم الاقتصادية!

قال استطلاع جديد لمكتب الإحصاء المركزي، نشر في الأيام الأخيرة، إن ٣٥٪ من الإسرائيليين أعلنوا عن ضائقة اقتصادية منعتهم من تسديد فواتير ومشتريات بيتية، مثل شراء الطعام ودفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف.

وحسب تعريف مكتب الإحصاء فإن ٦٨٪ من الجمهور في إسرائيل محسوب على الشرائح الوسطى، و٢٠٪ على الشرائح العليا الميسورة، و١٢٪ على الشرائح الفقيرة، وأعلن ٤٦٪ ممن هم محسوبون على الشرائح الفقيرة أنهم ليسوا قادرين على تسديد المصاريف الشهرية.

ومن هذه المعطيات، أن ١١٪ من المستطلعين اضطروا للتنازل عن شراء الطعام بسبب ضيق الحال، وترتفع هذه النسبة لدى الشرائح الفقيرة إلى ١٦٪، ولكن الأمر يطال أيضا من يحسبهم مكتب الإحصاء ضمن الشرائح الوسطى.

وحسب الاستطلاع ذاته، فإن زيادة المداخيل لا تعني دائما القدرة على تغطية المصاريف البيتية، فقد أعلن ٣٩٪ ممن هم ضمن الشرائح الفقيرة أنهم ليسوا قادرين دائما على تغطية المصاريف، وقال ٦٪ من هذه الشرائح إنهم لا يستطيعون اطلاقا تسديد كافة الالتزامات.

وقال ٢٦٪ ممن هم ضمن الشرائح الوسطى إنهم ليسوا قادرين دائما على تغطية مصاريف، و٦ر٨٪ قالوا إنهم لا يستطيعون تغطية مصاريفهم كليا، وهذه الحال تطال أيضا من هم ضمن الشرائح الميسورة، إذ قال ٢٠٪ منهم إنهم ليسوا قادرين دائما على تغطية المصاريف، وقال ٦ر٥٪ إنهم لا يستطيعون اطلاقا تسديد كافة الالتزامات.

ويقول مكتب الإحصاء إن الفجوات في مداخيل العائلات تتسع باستمرار، وحسب المعطيات الأخيرة، فإن معدل دخل الفرد الواحد ضمن عائلة من الشرائح الفقيرة بلغ في العام الأخير ٥٧٠ دولارا، ليرتفع هذا المعدل لدى الشرائح الغنية إلى أكثر من ١٦٢٠ دولارا للفرد الواحد ضمن العائلة.

ويقول الاستطلاع إن ٦٣٪ من الجمهور الذين يعيشون ضمن بلدات فقيرة، يواجهون خطرا دائما للوقوع في دائرة الفقر.

ويتضح من معطيات المكتب ذاته أن عدد الذين توجهوا في العام ٢٠١٠ إلى أقسام الرفاه الاجتماعي بسبب أوضاعهم الاقتصادية كان ١ر٣١٩ مليون نسمة، مقابل ٩٨٠ الف نسمة في العام ٢٠٠٠، أي أن العدد ارتفع في عشر سنوات بنسبة ٣٥٪ بينما عدد السكان ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٢٥٪.

المتقدمون في العمر يستصعبون إيجاد عمل

أظهر تقرير جديد لمؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية- مؤسسة التأمين الوطني- عن العام ٢٠١٠، أنه كلما تقدم العاطل عن العمل في العمر، وجد صعوبة في إيجاد مكان عمل جديد.

وحسب تقرير المؤسسة، فإن نحو ٣٨٪ من العاطلين عن العمل دون سن ٣٥ عاما، يجدون عملا جديدا في غضون شهر واحد، وحوالي ٢٤٪ من نفس الشريحة العمرية يجدون عملا في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر، وأكثر من ١٣٥ يجدون عملا في غضون أربعة إلى ستة أشهر، وحوالي ١٠٪ منهم يستغرق البحث عن عمل على الأقل ١٨ شهرا.

أما العاطلون عن العمل فوق عمر ٤٥ عاما، فإن ٣٣٪ منهم يجدون عملا في غضون شهر واحد، وأقل من ١٧٪ في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر، وحوالي ١١٪ في غضون أربعة إلى ستة أشهر، وأكثر من ٢٦٪ من الشريحة العمرية ذاتها يستغرق البحث لديها عن مكان عمل جديد ١٨ شهرا وأكثر.

ويذكر أن مخصصات البطالة التي يحصل عليها العاطلون عن العمل مرتبطة أيضا بعمر العاطل عن العمل، فمن هم في عمر ٢٥ عاما يستحقون مخصصات لشهرين، وحتى ٢٨ عاما لشهرين ونصف الشهر، وحتى ٣٥ عاما من دون أولاد لأربعة أشهر، ومع أولاد لسبعة أشهر، ومن هم فوق ٣٥ عاما يحصلون على مخصصات لسبعة أشهر، وعادة يصل أقصاها إلى ٧٠٪ من الراتب الذي كان يتلقاه العامل قبل إنهاء عمله، على أن لا يتعدى المعدل العام للرواتب.

الصرف الإسرائيلي الرسمي على التعليم هو الأدنى بين الدول المتطورة!

*تقرير منظمة دول OECD يدل على أن الصرف الإسرائيلي على الطالب من أدنى المعدلات، وزيادة الميزانيات لم تكن بالمستوى الكافي *رواتب المعلمين مقارنة مع الدول المتطورة تعتبر من الأدنى وتراوح مكانها *القسم الأكبر من كثافة الطلاب في الغرفة الدراسية الواحدة نابع من الاكتظاظ في جهاز التعليم العربي *رغم مجانية التعليم فإن حصة الأهالي في تمويل جهاز التعليم تعتبر من الأعلى*

أظهر تقرير جديدة لمنظمة التعاون الاقتصادي بين الدول المتطورة OECD، أنه على الرغم من «الاصلاحات» التي اتبعتها الحكومتان الإسرائيلية الحالية والسابقة في جهاز التعليم، فإن معدل الصرف العام على جهاز التعليم بقي متدنيا مقارنة مع الدول المتطورة، وهذا يظهر من خلال عدة مؤشرات، مثل استمرار الاكتظاظ في الغرف الدراسية، وتدني رواتب المعلمين، وارتفاع حصة الأهالي في تمويل تعليم أبنائهم، واتساع فجوات التحصيل العلمي بين الشرائح الميسورة والشرائح الفقيرة.

وقد فحصت منظمة OECD وضعية التعليم في الدول الأعضاء، على ضوء الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم من تباطؤ وركود اقتصادي، وانعكاس هذا على جهاز التعليم في كل واحدة من الدول الـ ٣٤.

وقال معدو التقرير إن ارتفاع مستوى التعليم والتحصيل العلمي يرفع من مستوى مهنية العاملين، وبذلك يرفعون من وتيرة النمو الاقتصادي في بلدانهم، ولهذا فإن التقرير بحث ايضا الصرف العام على جيل الطفولة المبكرة ودمجها في جهاز التعليم من خلال روضات الاطفال، كمرحلة تسبق المرحلة المدرسية.

تظاهرة في إحدى البلدات الإسرائيلية احتجاجًا على نسبة اكتظاظ الطلاب في الصفوف الدراسية. وقد رفع فيها شعار كتب عليه «أولادنا ليسوا أسماكًا»!

صرف أقل وفجوات أكبر

وتبين من تقرير OECD الذي فحص جهاز التعليم الإسرائيلي بين العامين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، أن الصرف العام بالمعدل للطالب الواحد ارتفع بنسبة ١٠٪، مقابل ارتفاعه بنسبة ١٥٪ في دول OECD، أما الصرف من العام ١٩٩٥ إلى العام ٢٠٠٩، فقد ارتفع بنسبة ١٥٪ فقط، مقابل معدل ارتفاع بنسبة ٤١٪ في دول OECD.

وقد بلغ معدل الصرف في إسرائيل في العام ٢٠٠٩ على الطالب من المرحلة الابتدائية المدرسية وحتى التعليم العالي، نحو ٦٤١٠ دولارات، مقابل معدل في دول OECD بلغ ٩٥٢٥ دولارا، اي أن إسرائيل متخلفة عن معدل الدول المتطورة بنسبة ٤٤٪.

وكما ذكر فإن التقرير يقول إن معدل عدد الطلاب في الغرفة الدراسية في إسرائيل هو من الأعلى من بين دول OECD، وحسب التقرير فإن المعدل في المرحلة الابتدائية في إسرائيل هو ٦ر٢٧ طالب في الغرفة الواحدة، مقابل معدل ٢ر٢١ في دول OECD، أما في المرحلة الثانوية (التوجيهي) فإن المعدل في إسرائيل ٨ر٢٩ طالب مقابل معدل ٤ر٢٣ طالب في دول OECD.

ومن الجدير ذكره أن النقص الأكبر في جهاز التعليم في إسرائيل يكمن في جهاز التعليم العربي الذي يتراوح فيه النقص في حدود ٦٥٠٠ غرفة، وهذا العدد يرتفع إلى ٩ الآف غرفة في حال تمت مساواة عدد الطلاب في الغرفة التعليمية مع المعدل في جهاز التعليم العبري، وحسب معطيات رسمية وأخرى شبه رسمية فإن معدل عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية في جهاز التعليم العربي يتراوح ما بين ٢٩ طالبا إلى ٣٢ طالبا، وهناك مدارس يرتفع فيها عدد الطلاب إلى أكثر من ذلك، بينما المعدل في جهاز التعليم العبري يتراوح ما بين ٥ر٢٥ طالب إلى ٥ر٢٦ طالب.

وأظهر التقرير أن إسرائيل لديها الفجوات الأكبر بين المدارس الناجحة وبين المدارس الضعيفة، وهذا استنادا إلى امتحانات مدرسية دولية، وقد قسمت المنظمة المدارس إلى أربع مجموعات، في جميع الدول الأعضاء، استنادا إلى الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في محيط كل مدرسة، اضافة إلى معدل التحصيل العلمي لأهالي الطلاب، واتضح أن الفجوة بين تحصيل المدارس لدى الشرائح الميسورة، وبين تلك لدى الشرائح الفقيرة وصلت إلى ١٤١ نقطة، بينما معدل الفجوة في دول منظمة OECD بلغ ٧٧ نقطة، وهذا المعدل قائم في الولايات المتحدة الأميركية.

تراجع في التعليم العالي

ويتضح من تقرير OECD أيضا أن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من الجيل الشاب من عمر ٢٥ عاما إلى ٣٥ عاما، أقل مما هي عليه لدى الجيل المتقدم في السن، من عمر ٥٥ عاما إلى ٦٤ عاما، وهذه معادلة سلبية لا تجدها في أي مكان من الدول المتطورة، سوى في إسرائيل، إذ بلغت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وتعليم عال بين الشريحة الشبابية المذكورة ٢ر٤٤٪ مقابل ٥ر٤٤٪ بين الشريحة المتقدمة في السن المذكورة هنا.

وحسب التقرير أيضا فإن على الرغم من هذا الفارق الطفيف، إلا أنه يدل على ان التعليم العالي في إسرائيل لا يزال يراوح مكانه، فمثلا في كوريا الجنوبية، فإن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من الشريحة الشبابية بلغت ٦٥٪ مقابل ٥٢٪ لدى الشريحة المتقدمة في السن، وفي اليابان ٥٧٪ لدى الشباب و٢٨٪ لدى المتقدمين في السن.

وعلى الرغم من ذلك، فإن في إسرائيل من يسعى إلى أن يعزي نفسه بالقول إنه في الماضي كانت المعدلات في إسرائيل أعلى منها في دول منظمة OECD.

ويوصي التقرير بشكل واضح بتخفيض تكلفة التعليم العالي كي يكون متاحا أمام جميع الشرائح السكانية.

رواتب متدنية وصرف الأهالي أكبر

وكما ذكر، فإن معدل رواتب المعلمين في إسرائيل تعتبر من الأدنى من بين دول OECD، فهذه الرواتب في إسرائيل ارتفعت في السنوات الاخيرة بنسبة ٨٪، ولكنها تبقى متدنية، وحسب التقرير، فإن معدل راتب المعلم السنوي وغير الصافي في إسرائيل لمن له أقدمية ١٥ عاما، في حدود ٦ر٢٩ الف دولار، مقابل معدل تجاوز ٤٣ الف دولار في دول OECD.

أما من حيث الصرف العام، وعلى الرغم من مجانية التعليم، فإن حصة الحكومة في الصرف على الطالب، إن كان على مستوى التعليم الأساسي والنشاطات المدرسية والأخرى اللامنهجية يصل تقريبا إلى ٧٩٪ والباقي يموله الأهالي، بينما معدل صرف الحكومات على جهاز التعليم في دول OECD يتجاوز نسبة ٨٤٪.

تراجع أعداد اليهود في العالم يحد من تزايدهم في إسرائيل!

* نسبة زيادة اليهود في العالم بالكاد تصل إلى نسبة تزايد السكان في العالم * الوكالة اليهودية تتوخى هجرة يهود من فرنسا إلى إسرائيل * بزعم تزايد ملاحقتهم في وطنهم * لهجة قلق من توجهات اليهود الأميركيين وخاصة القيادات الشابة ومن انتقاداتهم للسياسة الإسرائيلية *

كتب برهوم جرايسي:

أظهر تقريران حول أعداد اليهود في العالم، صدرا في الآونة الأخيرة، أن تراجع أعداد اليهود في العالم ينتقص بنسبة كبيرة من الزيادة الوحيدة الحاصلة لليهود، وهي بطبيعة الحال في إسرائيل، ويتبين أن نسبة تكاثر اليهود في العالم بالكاد تصل إلى نصف تزايد سكان العالم، ورغم ذلك فإن التوقعات لعدد اليهود في العام ٢٠٢٠، قد ارتفعت عن توقعات سابقة.

ويقول تقرير للمختص الديمغرافي في الجامعة العبرية- القدس سيرجيو دي لا فيرغولا، إن عدد اليهود في العالم، في العام الجاري بلغ ١٣٫٧٥٠ مليون، في حين قال تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» الصادر حديثا باللغة العبرية، إن عدد اليهود في العام ٢٠١٠ كان نحو ١٣٫٦٤٧ مليون نسمة، بمعنى أن الزيادة الحاصلة في العامين كانت أكثر بقليل من ١٠٠ ألف نسمة، علماً أن هذه زيادة في العامين، تساوي زيادة في العام الواحد لعدد اليهود في إسرائيل، ما يعني استمرار تراجع أعداد اليهود في العالم، بفعل الاندماج في أديان شعوبهم، وبشكل خاص من خلال الزواج المختلط.

وحسب معطيات «معهد سياسة الشعب اليهودي»، فإن إسرائيل استمرت بطبيعة الحال لتكون المركز الأول لليهود في العالم، وقد حققت هذه النتيجة قبل أكثر من خمس سنوات، إذ يبلغ عدد اليهود حاليا في إسرائيل قرابة ٦ ملايين، وهم يشكلون ٤٣٪ من اجمالي اليهود في العالم، تليها الولايات المتحدة، التي يتجمع فيها ٣٩٪ من يهود العالم، بعد أن كانت على مر عقود، بعد الحرب العالمية الثانية، المركز الأول لليهود في العالم. كذلك فإن أكثر من ٨٪ يعيشون في أوروبا الغربية.

وبموجب معطيات عن العام ٢٠١٠، فإن عدد اليهود في الولايات المتحدة الأميركية كان ٥٫٢٧٥ مليون، وفي كندا ٣٧٥ ألفا، وفي دول أميركا اللاتينية مجتمعة قرابة ٣٩٠ ألفا، من بينهم ١٨٢ ألفا في الأرجنتين و٩٦ ألفا في البرازيل وأقل من ٤٠ ألفا في المكسيك.

وفي أوروبا من دون الاتحاد السوفياتي السابق كان في العام ٢٠١٠ قرابة ١٫٦٠ مليون يهودي، من بينهم ٤٨٣ ألفا في فرنسا و٢٩٢ ألفا في بريطانيا و١١٩ ألفا في ألمانيا ونحو ٤٩ ألفًا في هنغاريا، أما في دول الاتحاد السوفياتي السابق فكان عددهم قبل عامين نحو ٣٣٠ ألفا، بعد أن كانوا في العام ١٩٧٠ حوالي ٢٫١٥١ مليون نسمة، وهاجر نصف هذا العدد في العقدين الأخيرين إلى إسرائيل، وهذا يدل على مدى تناقص أعداد اليهود بفعل الزواج المختلط أساسا. ونقرأ أيضا ان في جنوب إفريقيا هناك نحو ٧١ ألف يهودي، وفي القارة الأسترالية أكثر من ١١٥ ألفا.

وحسب التقديرات الإسرائيلية وتلك الصادرة عن معاهد ومؤسسات تابعة للوكالة اليهودية- الصهيونية، فإن عدد اليهود سيكون في العام ٢٠٢٠ نحو ١٣٫٩٢ مليون نسمة، أي بزيادة أقل من ١٫٥٪ عما هي الحال اليوم، وهذه التوقعات أعلى بنسبة ٢٫٧٪ عما كانت عليه التقديرات للعام ٢٠٢٠ في العام ٢٠٠٦.

وكما في كل التقارير السابقة التي صدرت في السنوات الأخيرة، فإن مصدر الزيادة الوحيد في العالم لعدد اليهود هو إسرائيل، وحسب التقديرات فإن عدد اليهود في إسرائيل سيزداد بفعل التكاثر الطبيعي في السنوات الثماني المقبلة بنحو ٦٣٥ الف نسمة، ولكن في المقابل، فإن عدد اليهود الاجمالي في العالم بما في ذلك إسرائيل، سيزداد في السنوات الثماني المقبلة بنحو ٢٧٥ ألف نسمة، ما يعني أن التوقعات تشير إلى تراجع أعداد اليهود في العالم من دون إسرائيل بنسبة ٤٫٦٪.

وأعلى نسبة تراجع في أعداد اليهود نجدها من دول الاتحاد السوفياتي السابق، وهذا من دون عامل الهجرة، وحسب التقديرات، فإن عددهم سيتراجع من ٣٣٠ ألفا اليوم إلى ١٧٣ الفا في العام ٢٠٢٠.

ويقول البروفسور سيرجيو دي لا فيرغولا إن نسبة تكاثر العالم في السنوات الأخيرة كانت ١٫٢٦٪ سنويا، بينما نسبة تكاثر اليهود الإجمالية كانت ٠٫٦٨٪، فعدد اليهود في العام ١٩٧٠ كان ١٢٫٦٣٣ مليون نسمة، بمعنى ان عددهم في السنوات الـ ٤٢ الماضية ازداد بنحو ١٫١١٧ مليون نسمة، أي أن نسبة الزيادة الإجمالية خلال أكثر من ٤ عقود هي ٨٫٦٪.

فرنسا كهدف لاستقدام المهاجرين

كما أوردنا في تقارير سابقة، فإن إسرائيل تشهد في السنوات الست الأخيرة، على وجه الخصوص، تراجعا حادا في أعداد المهاجرين اليها من ابناء الديانة اليهودية، فمن معدل مئة الف مهاجر سنويا في سنوات التسعين الماضية، إلى معدل ٦٠ الفا في سنوات الألفين الأولى، إلى معدل ٢٥ الفا في منتصف سنوات الألفين.

أما السنوات الست الأخيرة، فإن المعدل السنوي يتراوح ما بين ١٣٫٥ ألف إلى ١٧ ألف مهاجر سنويا، وهذا معدل «هش» من وجهة نظر إسرائيل والوكالة اليهودية، لأنه لا يغطي عاملين أساسيين: الأول الهجرة العكسية، التي عرضنا قضيتها على حلقتين في العددين السابقين من «المشهد الإسرائيلي»، و بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٨ آلاف إلى ١٢ ألف مهاجر.

والعامل الثاني هو نسبة تكاثر الفلسطينيين في إسرائيل، التي شهدت في سنوات التسعين تراجعا حادا، ثم تجمدت نسبتهم في منتصف سنوات الألفين، ولكن في السنوات الست الأخيرة عادت نسبتهم لترتفع وكانت في العام الجاري قرابة ١٧٫٨٪ من دون فلسطينيي القدس المحتلة وسوريي الجولان المحتل.

وتعزو سلسلة تقارير صادرة عن معاهد ومختصين في المجال الديمغرافي، مسألة تراجع الهجرة إلى إسرائيل، الى كون ٩٠٪ من اليهود خارج إسرائيل يعيشون في أوطان مستوى المعيشة فيها أعلى من المستوى في إسرائيل، وقد تجد أوساطا، خاصة من اليمين المتشدد في إسرائيل، لا تريد الاعتراف بهذا العامل الأساس، من باب فرضية أن الهجرة إلى إسرائيل هي «أيديولوجية» رغم ان كل المؤشرات تقول إن الهجرة على اساس أيديولوجي تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالي المهاجرين سنويا إلى إسرائيل، وغالبية هؤلاء تهاجر من الولايات المتحدة الأميركية، وأكثر من نصفهم يتجهون للاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلة، ويهاجر سنويا من أميركا إلى إسرائيل ما بين ألفين إلى ٢٥٠٠ مهاجر.

وفي السنوات الأخيرة كثر الحديث في إسرائيل والوكالة اليهودية عن تحفيز الفرنسيين اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، بزعم أنهم يواجهون «الملاحقات» على ضوء التزايد الكبير في أعداد المهاجرين إلى فرنسا من دول عربية وإسلامية.

ويبلغ عدد الفرنسيين من أبناء الديانة اليهودية حاليا قرابة ٤٨٣ ألف نسمة، وفي العام الماضي هاجر ١٦٠٠ منهم إلى إسرائيل، وهذا عدد يبقى أقل بكثير مما تطمح له إسرائيل والوكالة اليهودية، إذ أنهم يرون أن هذه الشريحة الفرنسية وضعها الاقتصادي أفضل بكثير من اليهود في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأثيوبيا، بمعنى أنهم لن يكونوا عبئا على الاقتصاد الإسرائيلي، ويدخل هذا في إطار ما سميّ في السنوات الاخيرة «هجرة نوعية».

وما يدعم هذه الفرضية، هو ما جاء في التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي»، إذ جاء «أن الهجرة إلى إسرائيل تتعثر بكثير من الحواجز بالنسبة لليهود في أوروبا، من المحسوبين على الشرائح الوسطى، وأكثر منهم من هم محسوبون على الشرائح الضعيفة». وأضاف التقرير «إن سياسة الاستيعاب الإسرائيلية تغيرت تدريجيا، من سياسة عامة إلى سياسة انتقائية، وهي عمليا استغنت عن الشرائح الضعيفة، وتركزت السياسة في استيعاب مهاجرين من ذوي الكفاءات، واسترجاع الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات».

ويشير التقرير إلى أن وزارة الاستيعاب الإسرائيلية قلصت طواقمها العاملة في عدة مناطق في العالم ومن بينها أوروبا الغربية.

ويعتقد معدو تقرير المعهد أنه على ضوء تنامي حالة عدم الوضوح الاقتصادي في أوروبا، وتزايد مظاهر ما يسمى بـ «اللاسامية» في دول أوروبية وخاصة فرنسا، التي شهدت في منتصف آذار العام الجاري عملية مسلحة استهدفت مدرسة يهودية، فإن أصواتا رسمية نادت في إسرائيل بهجرة اليهود في أوروبا الغربية إلى إسرائيل.

ولذا فإن تقرير المعهد يدعو إلى سلسلة إجراءات إسرائيلية لتشجيع هجرة كهذه، منها إزالة حواجز بيروقراطية تضعها إسرائيل، مثل التشدد في الاعتراف بالشهادات الجامعية من جامعات العالم، وتحسين طرق استيعاب المهاجرين، من خلال تنوع انتشار المهاجرين الجدد في بلدات ذات جودة حياة عالية، واستئناف مشاريع ومخططات استيعاب المهاجرين التي وضعت قبل سنوات وتوقفت، إضافة إلى وضع برامج خاصة قادرة على جذب اليهود في أوروبا الغربية إلى إسرائيل.

مسألة اغتراب اليهود عن إسرائيل

يطرح «معهد سياسة الشعب اليهودي» في تقريره الأخير للعامين ٢٠١١- ٢٠١٢، ومن جديد، مسألة اغتراب الأجيال اليهودية الناشئة عن إسرائيل والأطر اليهودية والصهيونية، وهذه القضية تطرح على جدول أعمال الكثير من المعاهد والمؤسسات البحثية، كون أن الاغتراب وعدم الانخراط في المؤسسات اليهودية في أوطان اليهود المختلفة، يقللان إلى درجة كلية احتمالات أن يهاجر هؤلاء إلى إسرائيل.

ولأن هذه الظاهرة آخذة بالتزايد حسب تلك التقارير، فإن القلق بات أيضا تجاه الأجيال التي ستأتي من بعد هؤلاء، الذين لا يشعرون بانتماء إلى إسرائيل والأطر اليهودية، التي بغالبيتها الساحقة تبادر لإقامتها الوكالة اليهودية.

ويتركز تقرير المعهد المذكور في الجانب الابداعي والثقافي لأبناء الديانة اليهودية في أوطانهم، إلا أنه في سياق التقرير ظهرت لهجة قلق من توجهات الأميركيين اليهود إذ جاء، «لدى الكثير من القادة الشباب من اليهود الأميركيين، باتت أسئلة العدالة الاجتماعية ثاقبة أكثر، بشكل خاص حينما ينتقد هؤلاء السياسة الإسرائيلية، وهذا الأمر يسري على مستوى الأفراد، وأيضا على مستوى المؤسسات».

ويقول التقرير «إن هناك من يسمي هذه الشريحة بشريحة النخبة التقدمية الما بعد صهيونية، كأولئك الناشطين في «صندوق إسرائيل الجديدة» وفي منظمة «جي ستريت»، التي هي تؤيد السلام وتؤيد إسرائيل وتؤيد الفلسطينيين».

ويتابع التقرير «من الجدير ذكره أن هؤلاء ليسوا الأصوات الوحيدة الصادرة عن جيل الشبان المتجددين، فهناك كثيرون منهم مؤيدون لإسرائيل، بالمفهوم القديم المتبع للتأييد»، إلا أن «كثرة التنظيمات البديلة التي تتمسك برؤى يهودية ليست تقليدية، تشكل مؤشرا للعولمة وتعدد الثقافات اليهودية».

ونقرأ أيضا من معالم القلق عن توجهات الأجيال اليهودية الناشئة «إن الكثير من الشبان اليهود الأميركيين الذين يرفعون رايات أخلاقية بمستويات عالية وموحدة، يتوقعون من البلدان التي يشعرون بالانتماء اليها، مثل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، أن تتصرف بنفس المقاييس الأخلاقية، فالى جانب انتقاداتهم إلى إسرائيل ينتقدون أيضا الولايات المتحدة، ونرى قادة ومثقفين يهود أميركيين، يكثرون في التعبير عن أنفسهم كمن يؤمنون بالعدالة الاجتماعية، على المستويين العالمي والمحلي».

ويتابع التقرير بأنه على أساس ما جاء، وخلافا لأجيال سابقة، فإن زيارة هذه المجموعات إلى إسرائيل تزيد من انتقاداتها للسياسة الإسرائيلية، فمثلا وصف أحد الشبان اليهود مستوى الحياة في إسرائيل وكيفية التعامل مع «تجارة الجنس والعاملين فيها، واضطهاد العمال الأجانب، وقضايا البدو الذين ليس لديهم مياه».

من نشاطات «مركز مدار»

ندوة تناقش تعريف نظام الحكم في إسرائيل: ما بين الإثنوقراطية ونظام الأبارتهايد الزاحف؟!

نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار في مقره في مدينة رام الله يوم الأحد (٢٠١٢/٩/١٦) ندوة بعنوان «إسرائيل: نظام حكم إثنوقراطي»، تناولت بالنقاش والنقد كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين» من تأليف الأستاذ الجامعي الإسرائيلي البروفسور أورن يفتاحئيل، والذي صدر مؤخراً عن مركز مدار في ترجمة عربية منقولة عن الإنكليزية، أنجزتها الأستاذة سلافة حجاوي.

وقد استهلت الندوة، التي عقدت بحضور جمع من المهتمين والمثقفين والإعلاميين، وبحضور دبلوماسيين عرب معتمدين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، د. هنيدة غانم، مدير عام مركز مدار، التي تولت إدارة الندوة، حيث رحبت بالحضور وقدمت المتحدثين الرئيسيين د. بشير بشير، المتخصص في الفلسفة السياسية والحقوق، ود. رائف زريق، الباحث والمحاضر في مجال النظرية السياسية. وأشارت إلى أهمية الكتاب، الذي يعتبر مؤلفه أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد الصهيونيين في إسرائيل، ولكونه - الكتاب ذاته- يقدم تعريفا شاملا للنظام الإثنوقراطي عموما ويشرح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصعد مشددة بالتالي على وجوب «الاشتباك» من الجانب الأكاديمي الفلسطيني مع المقولات والادعاءات الأساس التي احتواها هذا الكتاب.

في البداية تحدث د. بشير عن أهم الاستنتاجات التي أوردها المؤلف في كتابه مشيرا إلى أن أحد أهمها هو مراجعة مسألة ثنائية الخطاب، وإعادة التركيز على الجغرافيا والمكان، وهما على حد رأيه موضوعان أغفلا في التحليل الفكري السياسي لوضع «تصور إسرائيل/ فلسطين جديدة». ولاحظ د. بشير في هذا السياق أن هناك دوائر سياسية/ فكرية فلسطينية أخذت في السنوات الأخيرة تختزل المسألة الفلسطينية على أنها «مسألة علاقات عامة» أو «مسألة خطاب ولغة»، مشيرا إلى أن الطرح الأول تأثر من الانتقاد الدائم لفشل المؤسسة الفلسطينية في وضع استراتيجيا إعلامية تتصدى لماكينة الدعاية الصهيونية، على الرغم من أنه تحققت على هذا الصعيد بعض الإنجازات في السنوات الأخيرة خاصة بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة.

أما الطرح الثاني، فقال د. بشير إنه نابع مما أسماه انبهار أو «غرام» بعض النخب الأكاديمية الفلسطينية بخطاب وأدبيات ما بعد الحداثة- في إسرائيل.

وختم د. بشير مداخلته قائلا: إن مؤلف الكتاب يولي أهمية مركزية وكبيرة جداً لعملية التهويد كعنصر أساس في فهم العلاقات الإثنية والاجتماعية والنظام الإسرائيلي ومساهمة هذه العملية حتى الآن في تشكيل النظام الإسرائيلي الذي يصفه المؤلف بأنه «نظام أبارتهايد زاحف».

واستهل د. رائف زريق مداخلته النقدية بالقول إن الكتاب - موضوع الندوة- لا يحتوي في جوهره على شيء جديد كل الجدة، إلا إنه يعتبر رغم ذلك كتابا هاما وفريدا من نوعه في جانب من أطروحاته. وقال إن أهمية وخصوصية الكتاب تنبع بالأساس من توصيفه لحالة النظام الإسرائيلي وإعادته قضية النزاع إلى جذرها المتمثل في مسألة ١٩٤٨ وليس مسألة (احتلال) العام ١٩٦٧، وتأكيد المؤلف على أن إسرائيل لا تتميز بكونها دولة إثنية فقط، بل بكونها أيضًا مشروعا كولونياليا مستمرا يلتقي مع المشروع الإثني الذي تزعمته الحركة الصهيونية.

وختم د. زريق مشيرا إلى أن جوهر طروحات الكتاب يتقاطع في المحصلة النهائية مع توصيفات سابقة لأكاديميين وباحثين «نقديين» إسرائيليين للنظام الإسرائيلي، والتي ترى فيه «ديمقراطية ليبرالية مع بعض الشوائب التي يجب العمل على إزالتها»، أو «ديمقراطية ليبرالية خالصة»، مشيرا إلى أن الكتاب يصب في النهاية في مجرى الطرح الأول.

وقد فتح في أعقاب انتهاء مداخلتي المتحدثين الرئيسيين باب النقاش والاستفسارات والذي شهد مشاركة واسعة ومفيدة من جانب العديدين من الحضور، والذين أعربوا عن تقديرهم للدور الذي يلعبه مركز مدار في إلقاء الضوء على الشأن الإسرائيلي بشموليته بشكل عام، ولإصداراته المختلفة من أبحاث وترجمات وندوات تساهم في زيادة المعرفة بهذا الشأن لدى المتابع والقارئ العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص.

«أوراق إسرائيلية» ٥٨: «إسرائيل ٢٠١٢- اللاجئون الأفارقة سرطان»!

صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٨ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «إسرائيل ٢٠١٢- اللاجئون الأفارقة سرطان!»، ويضم تقريرًا صدر مؤخرًا عن «مركز مساعدة العمال الأجانب» في إسرائيل، ويشمل رصدًا لمظاهر التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني- حزيران ٢٠١٢، التي تفاقمت فيها هذه المظاهر، وشملت قوى سياسية من اليمين والوسط، وعددًا من وسائل الإعلام والصحافيين، وأوساطًا من الجهاز القضائي والحكم المحلي، ومجموعة من الحاخامين ورجال الدين اليهود، فضلاً عن جهات كثيرة من الرأي العام اليهودي. وهؤلاء جميعًا يتعاونون فيما بينهم ويتعاملون مع اللاجئين من إفريقيا كما لو أنهم حيوانات.

إسرائيل ٢٠١٢:
"اللاجئون الأفارقة سرطان"!
إسرائيل ٢٠١٢: "

عقب بيع صحيفة «معاريف» إلى رجل أعمال من مستوطنة «إفرات»

توقعات بأن تتحوّل مؤسسة صحافية إسرائيلية عريقة إلى ناطق آخر للمواقف الدينية واليمينية!

يؤذن بيع صحيفة «معاريف» بعهد جديد في عالم الصحافة الإسرائيلية، عهد يأخذ هذه الصحافة نحو اليمين الإسرائيلي، بعيدا عن التعددية والانفتاح، ونحو تكريس وسائل الإعلام لخدمة مصالح مالكيها، سواء كانوا من رجال الأعمال الأثرياء، الذين يشترون صحيفة أو يشاركون في ملكيتها من أجل دفع مصالحهم، أو رجال أعمال من اليمين للترويج لأفكارهم.

وهذه التحولات في عالم الصحافة الإسرائيلية ليست جديدة، لكن صفقة بيع «معاريف» تشكل انكسارا لعالم الصحافة الذي كان سائدا، رغم الانتقادات له.

وكانت تسيطر على «معاريف» شركة «أي. دي. بي» (IDB)، التي يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي، نوحي دانكنر، وهو واحد من أبرز أثرياء إسرائيل، وكان بحوزته ٦٦٪ من أسهم الصحيفة، ورجل الأعمال عوفر نمرودي، نجل تاجر الأسلحة الإسرائيلي يعقوب نمرودي، والذي يملك شركة التأمين «هخشَرات هَييشوف»، وكان بحوزته ٢٧٪ من أسهم الصحيفة.

ووقع دانكنر ومحاموه، يوم الخميس الماضي، على صفقة مع رجل الأعمال شلومو بن تسفي، ناشر صحيفة اليمين - الديني المتطرف «مَكور ريشون»، بمبلغ ٤٠ مليون شيكل. وبن تسفي هو مستوطن يسكن في مستوطنة «إفرات»، وهو أحد أبرز أعضاء حركة «قيادة يهودية» برئاسة موشيه فايغلين، والتي تعتبر الجناح اليميني المتطرف في حزب الليكود الحاكم. كذلك فإن بن تسفي يملك ٢٠٪ من أسهم القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي. وهو شريك في أعمال تجارية، خصوصا في مجال البناء والعقارات، مع رئيس «الكونغرس اليهودي العالمي»، رون لاودر، الذي يؤدي دور مبعوث خاص لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى زعماء في العالم وبينهم زعماء عرب.

وبموجب الصفقة بين دانكنر وبن تسفي سيحصل الأخير على صحيفة «معاريف» وموقعها الالكتروني nrg ودار النشر التابعة للصحيفة والصحف المحلية الأسبوعية والمجلات التابعة للصحيفة واشتراكات الصحيفة وملكيتها الفكرية.

لكن الصفقة لم تشمل العاملين في الصحيفة، من محررين ومراسلين وكتاب أعمدة ومصممين وموظفين إداريين وموزعين، البالغ عددهم حوالي ١٧٥٠ شخصا. وبحسب بيان وجهته شركة «معاريف» إلى البورصة الإسرائيلية، تعهد بن تسفي باستيعاب ٣٠٠ شخص من العاملين في الصحيفة إضافة إلى ١٠٠ موظف آخر سيتم استيعابهم وفقا للحاجة.

وتجري في هذه الأثناء مفاوضات بين الإدارة الجديدة للصحيفة وبين مندوبي عمال الطباعة والتوزيع، وعددهم أكثر من ألف شخص، حول استمرار تشغيلهم لمدة نصف عام ولكن لن يكونوا تابعين لبن تسفي.

وتفيد المعطيات حول الوضع المالي لشركة «معاريف» بأن حجم ديون الشركة بلغ ٤٠٠ مليون شيكل، بينها ٩٥٫٥ مليون شيكل هي ديون للعاملين فيها. من الجهة الأخرى فإن قيمة كل ما تمتلكه شركة «معاريف» يُقدر بـ ٢٤٢ مليون شيكل.

وفي ظل الغموض الذي يكتنف مستقبل العاملين في شركة «معاريف»، وخاصة في كل ما يتعلق بتعويضاتهم ومخصصات تقاعدهم- إذ تبين أن الشركة لم تسدد جميع الدفعات لصناديق التعويضات والتقاعد- تظاهر المئات من العاملين في وسط تل أبيب، يوم الخميس الماضي. واحتج العاملون على عدم إشراكهم في المفاوضات حول بيع الشركة، وعلى فصل غالبيتهم من العمل وطالبوا بالحصول على حقوقهم كاملة، وهو أمر مشكوك فيه، خاصة وأن خزينة الصحيفة تعاني من عجز مالي هائل.

وأعلن العاملون في «معاريف» أنه ولأول مرة منذ تأسيسها، في العام ١٩٤٨، سيمنعون صدور عدد الصحيفة، اليوم الثلاثاء. وشدد العاملون على أنهم بإجراءاتهم هذه لا يحاربون من أجل استمرار وجود الصحيفة، إذ أن «معاريف» بحلتها الحالية شارفت على نهايتها، وإنما هم يحاربون من أجل حقوقهم، وبضمنها ضمان تلقي راتب شهر أيلول الجاري.

من مظاهرة العاملين في «معاريف» في تل أبيب يوم الخميس الماضي

«إدارة فاشلة وعلاقات فاسدة»

رأى محرر صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لمجموعة «هآرتس»، غاي رولنيك، في مقال نشره يوم الجمعة الماضي، أن انهيار «معاريف» ليس مرتبطا بتزايد أهمية الانترنت والاتصالات الالكترونية مقابل تراجع الصحافة المطبوعة. وأشار إلى أن خسائر «معاريف»، في بداية العام ٢٠٠٠ وقبل أن يتحول الانترنت إلى وسيلة تسويق مركزية للإعلانات، بلغت ٨١ مليون شيكل. وأضاف أن «كل من أجرى في السنوات الأخيرة تدقيقا اقتصاديا جديا في 'معاريف' توصل إلى النتيجة بأن هذه شركة منتهية وستُغلق مع قيمة [اقتصادية] تراوح الصفر أو قيمة سلبية».

وأضاف رولنيك أن «صحافيي 'معاريف' قرأوا واطلعوا وشاهدوا أيضا إدارة الشركة من الداخل. وكانوا يعرفون أن هذه شركة عفنة. وقسم منهم كان يعلم، ومعظمهم تكهن، بأن استعداد هخشرات هييشوف وبنك هبوعليم ومجموعة أي دي بي لضخ مئات ملايين الشواكل للشركة الفاشلة نابع من أسباب خفية، ليست اقتصادية وبالطبع ليست صحافية».

وشدد رولنيك على أن «انهيار 'معاريف' ليس قصة حول الانترنت والتكنولوجيا، وإنما حول إدارة فاشلة وعلاقات فاسدة بين صحافة وأعضاء نادي مركزية النظام الاقتصادي في إسرائيل. والأمور الخفية في هذه القصة ما زالت أكثر من تلك المكشوفة. ويخطئ كل من يعتقد أن هذه قصة حول هذه الصحيفة فقط. فالمصالح التي لعبت دورا في الصحيفة مرتبطة بأجزاء أخرى في وسائل الإعلام والجهاز الاقتصادي المركزي الإسرائيلي. فهل كانت هذه صدفة أن قررت مجموعة أي دي بي شراء 'معاريف' بعد تشكيل لجنة المركزية الاقتصادية، وبعد أن بدأ وزير الاتصالات دفع الإصلاحات [المتعلقة بدخول شركات جديدة] في سوق الهواتف الخليوية؟ وهل كانت مصادفة أن من موّل 'معاريف' هو البنك المقرب من مجموعة أي دي بي؟».

ودعا رولنيك الصحافيين في إسرائيل إلى «فتح أعينهم والنظر حولهم والتساؤل: هل من الجائز أنه فوق رؤوسهم، في قيادة المحررين والمدراء والمالكين، تجري لعبة مختلفة تماما من المصالح، وأنهم مجرد دمى فيها؟ هل مالك صحيفتهم يرى فيها، حقا، أداة صحافية أم معولا يحفر بواسطته من أجل دفع مصالحه وتقدم أصدقائه؟».

وخلص رولنيك إلى أنه «حتى انهيار 'معاريف' أراد معظم الصحافيين في إسرائيل أن يصدقوا أن هذا النوع من الصحافة، وهذا النوع من النماذج التجارية، بإمكانه أن يبقى إلى الأبد. أي أن نغض الطرف أو نخدم المصالح الغريبة، وفي المقابل سنتمكن من القيام بما نحبه، وهو الصحافة. وقد تلقى جميعهم صفعة مدوية الآن. هل سيكون هناك تعقل، أم أنه سيستمر كل واحد منهم في التفكير، كما كانت حال صحافيي 'معاريف' حتى الأسبوع الماضي، بأنهم سيكونون دائما أعضاء في نادي المال - السلطة - الصحافة التركيزي، الذي أدار الدولة حتى قبل سنة خلت ومن دون عائق؟».

أجندة سياسية يمينية واضحة

وصف سكرتير حركة «السلام الآن»، ياريف أوبنهايمر، في مقال نشره في «هآرتس»، في التاسع من أيلول الحالي، صفقة شراء اليميني بن تسفي «معاريف» بأنها «ليست حبل نجاة لمعاريف، وإنما حبل مشنقة للصحيفة وعامليها».

وأشار أوبنهايمر إلى أن شراء بن تسفي «معاريف» ليس مجرد صفقة اقتصادية، وإنما «ينطوي على دلالات سياسية وصحافية، من شأنها أن تؤثر على خريطة الإعلام كلها. فقد أخذ متمول صحيفة قديمة ومعروفة، لديها اسم في عالم الإعلام الإسرائيلي وباعها لمستثمر يملك صحيفة يمينية - دينية بارزة. وهكذا بين ليلة وضحاها يتحول صحافيون بارزون إلى خدام أجندة سياسية واضحة من صناعة 'مكور ريشون'. وأصحاب 'مكور ريشون' ليسوا ساذجين ويوجد لديهم أيضا دافع واضح للصفقة، وشلومو بن تسفي وأصدقاؤه يريدون أن يشتروا بسعر منخفض اسم وسمعة 'معاريف' بصفتها واحدة من أركان الصحافة الإسرائيلية، وتحت غطائها سيملون على الجمهور أيديولوجيا سياسية أحادية الجانب وذات طابع يميني - ديني. وإذا ما عملوا بحكمة، فإن التغيير لن يحدث في لحظة واحدة وروح القائد ستتغلغل إلى الصحافيين الذين سيتم إبقاؤهم في الصحيفة بصورة بطيئة وتدريجية».

وبعد فصل معظم العاملين من عملهم في «معاريف»، رأى أوبنهايمر أن «العاملين الذين سيبقون في الصحيفة سيضطرون إلى العمل والكتابة 'بحرية' فيما سيف الفصل من العمل مصلت على رقابهم. وتحويل 'معاريف' إلى ذراع إعلامية للصهيونية الدينية لن ينقذ رزق أغلبية العاملين، ولذلك فإنه لا يبرر الإفلاس الصحافي لواحدة من الماركات التجارية القوية في الحياة العامة الإسرائيلية».

ولفت أوبنهايمر إلى أن «معاريف لم تثر اهتمام نوحي دانكنر أبدا. ودوافع شرائه الصحيفة كانت اقتصادية منذ البداية، من أجل دفع أعماله ومحاربة وسائل إعلام أخرى تغطي علاقاته وعلاقات مجموعة أي دي بي مع السلطة. ومنذ أن توقفت الصحيفة عن تأدية هذا الدور لأصحابها، سعى دانكنر إلى التخلص منها بأسرع ما يمكن وبيع الصحيفة لكل من يدفع ثمنا أعلى، ومن دون التفكير في دوافع المشتري ومستقبل الصحيفة».

ورأى الكاتب أن «بيع معاريف إلى مجموعة لديها مصالح واضحة، وتملك صحيفة ذات توجهات واضحة وأحادية الجانب، أسوأ من إغلاق معاريف بشكل كامل. وقد وافق دانكنر على بيع صحيفة لديها اسم وتراث صحافة حرة لكل من يدفع ثمنا أعلى، وتجاهل بشكل ظاهر دوافع المشتري الواضحة، والتي هدفها تحويل معاريف إلى بوق يمثل وجهة نظر أحادية الجانب ويتم التعبير عنها اليوم من خلال صحيفة 'مكور ريشون'».

وأضاف أوبنهايمر أنه «تعين على دانكنر أن يبحث على ضوء الشموع عن مشتر آخر، يحافظ على العاملين في الصحيفة وليس فقط في المجال المالي وإنما في المجال المهني أيضا، ويضمن ألا تكون استمرارية معاريف على الورق فقط وإنما بالمضمون التعددي والحر بقدر الإمكان. وإلى حين العثور على مشتر من هذا النوع، كان بإمكانه اتخاذ خطوات نجاعة وإجراء تغييرات مطلوبة على ضوء التحولات التي يمر بها عالم الصحافة المطبوعة. فمتمول يسيطر على أملاك كثيرة بهذا الشكل ولديه تأثير كبير جدا على كل مواطن إسرائيلي، عليه أن يتحلى بمسؤولية عامة والتعامل مع خيار شراء وبيع صحيفة بصورة تحترم مهنة الصحافة وليس بنظرة ربح وخسارة».

وخلص أوبنهايمر إلى أن «بيع معاريف إلى جماعة 'مكور ريشون' لن يسبب توجها سهلا للصحيفة نحو اليمين فقط، وإنما أيضًا سيحوّل ما كان في الماضي مؤسسة صحافية محترمة إلى ناطق آخر يمثل مواقف دينية ويمينية بارزة. وهذا، بكل تأكيد، لا يحسن الوضع المهتز أصلا للصحافة الإسرائيلية».

كشف النقاب عن وثائق سرية جديدة من محاضر «لجنة أغرانات»

الإخفاق الأكبر خلال حرب تشرين ١٩٧٣ كان سياسيًا!

ضباط الاستخبارات العسكرية غطوا في النوم عندما كانت سورية تستعد للحرب

نشر أرشيف الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، وثائق سرية من محاضر جلسات «لجنة أغرانات» التي حققت في ظروف نشوب حرب تشرين (أكتوبر) العام ١٩٧٣، وتبين منها أن الموساد تلقى معلومات حول نية مصر شن الحرب قبل أسبوع من نشوبها، وأن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لم تعلم بإنذار وصل إسرائيل يحذر من نية سورية شن حرب.

وشملت الوثائق التي تم الكشف عنها، بعد ٣٩ عاما من تلك الحرب، إفادات وزير الخارجية في حينه آبا إيبان، وعدة ضباط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وهم قائد المنطقة الجنوبية شموئيل غونين الملقب بـ «غوروديش»، وقائد الجبهة الشمالية إسحق حوفي، ويسرائيل ليئور السكرتير العسكري لرئيسة الحكومة غولدا مئير، وألفرد عيني مساعد رئيس الموساد تسفي زامير.

وبدا أن الإفادة الأهم في هذه الوثائق تتعلق بتأخر وصول ما يُعرف في إسرائيل بـ «المعلومة الذهبية» حول نية مصر شن حرب ضد إسرائيل والتي نقلها أشرف مروان، صهر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والذي كان مقربا من الرئيس أنور السادات، وكان لقبه في الموساد «بابل». ويشار إلى أنه لا يزال هناك نقاش في إسرائيل، حتى اليوم، حول ما إذا كان مروان عميلا للموساد أم عميلا مزدوجا، خدعت مصر إسرائيل من خلاله. ويذكر أن مروان قُتل قبل خمس سنوات في لندن بسقوطه من شرفة منزله.

ووفقا للوثائق الإسرائيلية الجديدة فإن مروان أكد عدة مرات المعلومات التي نقلها إلى الموساد على أثر توضيحات طلبها منه الموساد وتتعلق بموعد نشوب الحرب. إلا أن الوثائق أكدت رغم ذلك وجود إخفاقات في أنظمة عمل الموساد، الذي اعتقد حينها أن مروان هو مصدر موثوق.

وتبين من محاضر «لجنة أغرانات» أن المعلومات الدقيقة التي سلمها مروان إلى الموساد، حول الحرب التي نشبت في ٦ تشرين الأول من العام ١٩٧٣، لم يتم نقلها على الفور إلى مكتب رئيسة الحكومة الإسرائيلية. ووفقا لهذه المحاضر فإن مروان نقل إلى الموساد معلومات في ١ تشرين الأول، قال فيها إن الحرب ستنشب بعد أسبوع، وأن مصر ستشن الحرب تحت غطاء مناورة عسكرية.

لكن تبين من محاضر «لجنة أغرانات» أن يسرائيل ليئور، السكرتير العسكري لغولدا مئير، لم يعلم بالمعلومات التي سلمها مروان للموساد، وأنه عمليا سمع بها لأول مرة لدى تقديمه إفادته أمام اللجنة، وذلك لأن الموساد قرر عدم تحويل المعلومات الهامة إلى مكتب رئيسة الحكومة مباشرة لأن شعبة الاستخبارات العسكرية هي المسؤولة عن إيصال المعلومات لرئيسة الحكومة. وشدد ليئور أمام اللجنة على أن غولدا مئير لم تعلم بوصول معلومات من مروان قبل أسبوع من نشوب الحرب لأن تقرير شعبة الاستخبارات العسكرية الذي وصلها لم يركز على هذه المعلومة.

وكشفت الوثائق الجديدة أيضا عن سوء فهم رئيس الموساد، تسفي زامير، الذي كان نائما في منزله، لبرقية بعث بها مروان إلى مقر الموساد في منتصف ليلة ٥ تشرين الأول وطلب فيها الالتقاء بشكل سريع جدا مع زامير في لندن. وقرر رئيس الموساد تأجيل الأمر حتى الصباح، رغم أن الحديث كان يدور عن شن حرب ضد إسرائيل في اليوم التالي. كذلك فإن المعلومة الأهم، التي حصل زامير عليها من مروان خلال لقائهما في لندن، لم يتم تحويلها إلى رئيسة الحكومة مباشرة. وتحدثت المعلومة عن أن مصر ستشن الحرب في الساعة الثانية من صباح ٦ تشرين الأول، لكن الحرب بدأت بعد ظهر اليوم نفسه.

وتبين من إفادة قائد الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي إسحق حوفي أن الجيش السوري ركز عددا كبيرا من الدبابات وبطاريات المدفعية في الجبهة مع إسرائيل، لكن تقييمات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية كانت تشير إلى أن وجهة سورية ليست نحو الحرب.

لكن في ٢٤ أيلول، أي قبل حوالي أسبوعين من نشوب الحرب، كشفت صور التقطت من الجو أن سورية نشرت ٦٧٠ دبابة و١٠١ منصة مدفعية، وأنه عشية الحرب نشرت سورية ٧٦٠ دبابة و١٤٠ منصة مدفعية عند الجبهة مع إسرائيل.

وقال حوفي في إفادته أمام «لجنة أغرانات» إنه «كان بالإمكان الاستنتاج من ذلك أن النوايا هي نوايا هجومية، وكان بإمكان الجيش السوري شن هجوم من دون أن تكون هناك أية استعدادات ميدانية أخرى».

ضباط الاستخبارات العسكرية ناموا عندما استعدت سورية للحرب

وكشفت الوثائق الإسرائيلية الجديدة أنه في ٢ تشرين الأول، تلقى ضابط المخابرات في قيادة الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي معلومة تفيد باحتمال شن هجوم سوري ضد إسرائيل، وأن الضابط أطلع حوفي على مضمون هذا الإنذار. وقال حوفي أمام «لجنة أغرانات»: «حاولنا استيضاح ذلك في هيئة الأركان العامة ولم يكونوا هناك على علم بأي شيء حول الموضوع»، بينما «هو نفسه (أي ضابط المخابرات) حاول التحدث مع أفراد في شعبة الاستخبارات واتضح أنهم موجودون في بيوتهم، ولا أذكر الساعة حينها، لكن بعد ذلك كان هناك تقدير بأنه لا يوجد شيء».

وأضاف حوفي أنه لم يعلم مصدر المعلومة التي تلقاها ضابط المخابرات حول هجوم سوري محتمل وشدد على أنه «وقع خلل معين في نقل المعلومات داخل شعبة الاستخبارات ونتيجة لذلك فإن الشعبة لم تعرف (بالإنذار) ونام أفرادها بهدوء، ولم يعرف أحد منهم شيئًا».

إخفاق سياسي ورفض السلام

عند اندلاع الحرب تواجد وزير الخارجية الإسرائيلية، آبا إيبان، في نيويورك، وكان على اتصال دائم مع وزير الخارجية الأميركية، هنري كيسنجر.

وقال إيبان في إفادته أمام «لجنة أغرانات» إن كيسنجر «رأى أننا مهتمون، نحن والولايات المتحدة أيضا، بأن تكون هناك عدة أيام من دون وقف إطلاق نار كي نتمكن من صد هذا الهجوم [المصري - السوري]. وقد اعتقدوا أنه مثلما حدث في العام ١٩٦٧ ستصد إسرائيل الهجوم بكل تأكيد خلال أيام معدودة».

وأضاف إيبان أنه «من الجائز جدا أننا لم نرد الحرب، ولكن إذا جاءت جهات مخولة وقالت إننا نريد الحرب فإن التفسير هو تفسير دفاعي أو تفسير سوداوي. ومن الجائز جدا أن هذا كان نتيجة للأجواء. لكن عليّ أن أشير إلى أننا كنا نعمل طوال تلك المدة، وقبل ذلك بشهور كثيرة، انطلاقا من فرضية أن قوة ردعنا كبيرة جدا، وأنها قوة ردع ساحقة تماما، إلى درجة أن السادات لن يحاول مهاجمتنا، إلا إذا فقد عقله. وكان الرد الذي تلقيناه من الأذرع العسكرية [أي شعبة الاستخبارات] هو أنه [أي السادات] لن يحاول حتى شن هجوم، وذلك لأن مصيره سيحسم بهزيمة سريعة وساحقة».

والجدير بالذكر في هذا السياق أن غولدا مئير كانت قد أبعدت إيبان عن اتصالات إسرائيلية -مصرية بوساطة أميركية، جرت في الشهور التي سبقت حرب تشرين. ووفقا للمصادر الإسرائيلية، وبينها كتاب لزامير صدر في العام الماضي، فإن السادات هدد بأنه في حال لم ينتج شيء عن العملية السياسية، لإعادة سيناء إلى مصر، فإنه سيشن حربا.

وقالت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها، أمس الأول الأحد، إنه «بسبب تقرير أغرانات [الأولي الذي تم نشره في العام ١٩٧٤] تحدد الانطباع وكأن الإخفاق الأساسي في العام ١٩٧٣ كان استخباراتيا. [لكن] الأبحاث، ونصوص الإفادات أمام لجنة أغرانات الآن، تثبت أن الإخفاق الأكبر كان سياسيا، إذ أن غولدا و[موشيه] دايان وشركاءهما لم يرغبوا في السلام مع مصر، بالثمن الذي دفعه مناحيم بيغن بعد ذلك. كذلك فإنهم لم يشركوا المقيمين الاستخباراتيين بالأسرار التي كانت ستغير التقييم وتؤدي إلى التركيز على الإنذار. وغولدا ودايان وليس [رئيس أركان الجيش دافيد] إلعازار وزاعيرا [رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ايلي زاعيرا]، كانا يستحقان أن يذكرا ككبار المسؤولين عن ثمن الحرب».

ورأت الصحيفة أنه «تم حل لجنة أغرانات، التي تجاهلت الخلفية السياسية للحرب، في نهاية عملها. والأسئلة التي لم تطرحها حينذاك عادت لتطرح اليوم، مع دروس واضحة للحكومات، ولحروب الحاضر».

الوثائق بقيت سرية بسبب ضغوط سياسية

من جانبه كتب محلل شؤون الاستخبارات في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رونين برغمان، يوم الجمعة الماضي، أن أرشيف الجيش الإسرائيلي يكشف بين حين وآخر و«بالتقطير» الوثائق السرية لحرب تشرين. وشدد على أن بقاء هذه الوثائق سرية «ليس لأن ثمة سببا لأن تبقى سرية، وإنما بسبب جهات سياسية، طلبت أن تبقى بعيدة عن أعيننا جميعا».

وأشار برغمان إلى أن دائرة المتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية نشرت، الأسبوع الماضي، بيانا قالت فيه إنه «في إطار سياسة وزارة الدفاع بفتح مواد أرشيفية تنطوي على أهمية تاريخية، سمح أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن، للمرة الأولى، بنشر إفادات شخصيات هامة أدلت بها في العام ١٩٧٣ أمام لجنة أغرانات».

لكن برغمان رأى أن «ثمة حاجة لقدر كبير من الجرأة من أجل تعميم بيان كهذا، الذي يتعارض بشكل كبير جدا مع الواقع. والحقيقة هي أن الغبار غطى البروتوكولات في أرشيف الجيش الإسرائيلي من دون أن يمسها أحد على مدار سنوات طويلة، ومن دون وجود سبب يمنع النشر عنها. وفي العام ٢٠٠٥، على أثر ضغط شعبي، أمر رئيس الحكومة، أريئيل شارون، بتشكيل لجنة تدقق في إمكانية النشر وعين القاضي إسحق إنغلرد رئيسا لها... ومنذ ذلك الحين يجري عمل اللجنة ببطء، وبين حين وآخر تصادق على نشر جزء من الوثائق. وأحد أسباب التأخير في الكشف عن الوثائق هو طلب مندوبي أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهات أخرى في أجهزة الاستخبارات، بإبقاء أجزاء من البروتوكولات قيد السرية».

واحتج برغمان على هذه السياسة مشددا على أن «المعلومات كانت متاحة أمام باحثي تلك الفترة من مصادر مختلفة، وحتى أن الرقابة العسكرية صادقت على نشرها» خلال السنوات الماضية. ووصف الكاتب رفض نشر وثائق «لجنة أغرانات»، التي ما زال قسم منها سريا حتى الآن، بأنه «إصرار بيروقراطي غبي».

وأضاف برغمان أن «هذا الأمر ليس مسليا أبدا. وقضية البرتوكولات المحفوظة للجنة أغرانات هي مثال واحد على توجه جهاز الأمن، الذي يفعل كل شيء من أجل منعنا، نحن الجمهور، من الاطلاع على ملفاته التاريخية، والتي هي عبارة عن تاريخنا كلنا. ومن تحكم بذلك في الماضي يتحكم به في الحاضر وربما في المستقبل أيضا. وقد أدرك رؤساء جهاز الأمن هذا المبدأ وأقاموا لأنفسهم، خلافا للقانون، أرشيفات خاصة بهم. وفي هذا الوضع، ليس فقط أن موادا كان ينبغي تحريرها ليطلع الجمهور عليها لم تصل إليه أبدا، رغم أنها قديمة أكثر من خمسين عاما، وإنما قرر قادة الأرشيف ماذا ومتى وكيف يبيدون مواد محرجة وكيف ينبغي بلورة تاريخ دولة إسرائيل».

ما الذي اختفى من إجمال رئيس الحكومة للسنة العبرية الفائتة؟

بقلم: إيتسيك سبورتا (*)

احتفل رئيس حكومتنا (بنيامين نتنياهو) بالسنة العبرية الماضية بصيحة ابتهاج (نفخة بوق) عالية تتعلق بإنجازاته الكبرى في كل حقل نشاط ممكن: فالأمن في السماء (وخاصة الميزانية الأمنية)، وإسرائيل تعلم الولايات المتحدة وتربيها، فيما ترتعد فرائص إيران خوفا، وحدود الدولة محمية، ولا سيما من اللاجئين (المتسللين الأفارقة) الذين يواجهون مصيرا سيئا ومرعبا.

أما عن الاقتصاد، فما الذي لم يتم من أجل جعل الحياة هنا جنة على الأرض!

أما أن يكون ذلك غير ناجح تماما، فهذا غير مهم، وعشرات الشخصيات العامة في ديوان رئيس الحكومة، وبالأخص رجل العلاقات العامة رقم ١، وهو بالصدفة رئيس الحكومة نفسه، ماضون في بيع بضاعتهم، وعلى ما يبدو هناك من يشتريها.

في الأيام الأخيرة نشرت عدة تقارير ترتسم منها صورة مختلفة عن الصورة التي يعرضها رجل العلاقات العامة وزمرته.

إذا كنتم في عمر الخامسة والأربعين وتم فصلكم من عملكم كجراب مستعمل، فإن من المرجح أن لا يجد ربعكم على الأقل، بعد سنتين، عملا له.

وكما هو معلوم فإن سوق العمل الإسرائيلية مرنة وتعمل لصالح الجميع، ما عدا لصالح العمال والشغيلة، وإذا كان هؤلاء من المسنين، أي في الـ ٤٥، فإن اقتصادنا المتطور سيقصيهم إلى الهامش، ولن يبقي لهم من حيلة سوى إلقاء اللائمة على أنفسهم لأنهم لم يفهموا أن الوضع جيد بالنسبة لهم.

مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي نشر مؤخرا تقريراً تحت عنوان «وجه المجتمع في إسرائيل»، فأي وجه هو هذا الوجه المنعكس في المرآة (؟!) إنه وجه مغاير تماما لذاك الذي يحدثنا عنه ديوان رئيس الحكومة: ٣٥٪ من البالغين ٢٠ عاما فما فوق لا يستطيعون تغطية نفقاتهم ومصاريفهم الشهرية، وفي البلدات الفقيرة ترتفع النسبة إلى ٤٦٪.

١١٪ أفادوا بأنهم تخلوا عن تناول الطعام أحيانا أو في الكثير من الأحيان، وليس لأنهم يتبعون نظام الحمية!

٦٣٪ من المهاجرين في البلدات ذات المكانة الاجتماعية- الاقتصادية المتدنية، يواجهون خطر الفقر، وذلك مقابل ٢٨٪ من المهاجرين في البلدات ذات المستوى المتوسط، و٩٪ في البلدات الغنية.

هناك مؤشر آخر على «النجاح الاقتصادي العظيم» لدولة إسرائيل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، فقد ارتفع عدد المتوجهين بطلبات مخصصات بطالة بنسبة ٣٥٪ تقريبا. كذلك يتضح أن ٥٢٪ على الأقل وجدوا، مرة واحدة في السنة على الأقل، أن حسابهم في البنك مدين (بسبب سحب زائد عن الإطار المحدد) في حين أن هذا الوضع ثابت لدى ٢١٪.

وفي التقرير الذي نشر تحت عنوان «الدولة لا تحافظ على الصحة»، ناقشت باربارا سبيرسكي من مركز «أدفا» النقص المتزايد في الموارد والتمويل الخاص في جهاز الصحة في إسرائيل. وأشير فيه إلى أنه لو بقي التمويل العام في مستواه كما في العام ١٩٩٥، لكان أعلى بـ ١٦ مليار شيكل مما هو حاليا.

وأكد التقرير نفسه أن الجزء الأكبر من أسباب ارتفاع نفقات اقتصاديات الأسر على الخدمات الصحية يعود إلى الرسوم المخصصة للتأمينات الصحية كالتأمينات المكمّلة لصناديق المرضى والتأمينات التجارية التابعة لشركات التأمين. وذكر أن الكنيست كان قد قرّر العام ١٩٩٧، من خلال قانون التسويات، أن تقوم صناديق المرضى، كوسيلة من جملة وسائل أخرى لموازنة العجز الذي تشهده ميزانياتها، ببيع برامج التأمين المكمّل لخدمات الصحة غير الحيوية. وفي العام ١٩٩٩، بعد مرور عامين فقط على هذا القرار، اقتنى ٤٥٫٨٪ من مجمل المؤمَّنين في صناديق المرضى تأمينا مكمّلا من صناديق المرضى التي يتلقون خدماتها؛ وقد ارتفع هذا المعدل في العام ٢٠١٢ إلى زهاء ٨٠٪. وفي الوقت الحالي يملك ٣٩٪ من المؤمَّنين تأمينا مكملا وآخر تجاريا في الآن معا.

وقال التقرير إن الرسوم الشهرية التي تنفقها اقتصاديات الأسرة على برامج التأمين المكمّل التابعة لصناديق المرضى ارتفعت ٥٫٧٥ مرة بالمتوسط في الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠١٠. أما الرسوم التي تنفقها اقتصاديات الأسرة على برامج التأمين التابعة لشركات التأمين، فقد ازدادت ٤٫٤ مرة بالمتوسط.

وتساءل التقرير: كيف يمكن تغيير هذه النزعة؟ وأجاب: يكمن الحل في إيقاف عملية الخصخصة في جهاز الصحة العام (أي إيقاف عملية خفض النفقات العامة ورفع النفقات الخاصة)، وذلك بواسطة: تشريع آلية ثابتة لاستحداث كلفة السلة الصحية؛ حظر بيع برامج تأمين الصحة المكمّلة (التابعة لصناديق المرضى) وبرامج تأمين الصحة التجارية (التابعة لشركات التأمين) في الخدمات المعتبرة حيوية أو هامة لجمهور مستهلكي الخدمات الصحية في إسرائيل، وإدراج هذه الخدمات في سلة الخدمات الأساسية المقدَّمة للجميع؛ إدراج ميادين الصحة النفسية والاستشفاء التمريضي وطب الأسنان للأطفال والكهول في السلة الأساسية للخدمات التي تقدمها صناديق المرضى.

من جهة أخرى قرأنا أن وزارة الصحة وبناء على طلب من رئيس الحكومة، قدمت خطة مؤداها أن ٢٥٪ من الأسرة في الأقسام المختلفة في المستشفيات سوف تخصص للسياحة العلاجية، وأن هناك فكرة عبقرية لإقامة مستشفى جديد يخصص للسياحة العلاجية فقط!

كذلك صدر تقرير عن مكتب الإحصاء المركزي يتعلق بالإنفاق على التعليم في إسرائيل مقارنة مع دول أخرى، والمشكلة هنا أن المعطيات تعود إلى العام ٢٠٠٩، ولكن هذا هو المتوفر حاليا.

ويتبين منه أن في إسرائيل تستثمر (تنفق) الحكومة على الطالب ما بين ٣٤٪ إلى ٤٠٪ أقل من الدول الأخرى، وفي الإجمال فإن الإنفاق العام في إسرائيل على التعليم يبلغ ما نسبته ٨٠٪ في حين تصل نسبة الإنفاق في بعض الدول المتطورة إلى ٩١٪.

هذا ناهيكم عن التذكير بالطوابير الكبيرة أمام مراكز توزيع الطعام التي تمتد طويلا كما في كل رأس سنة عبرية جديدة.

كان في وسعي الاستفاضة في المعطيات لكنني سأكتفي بهذا الحد، إذ أنه لا توجد لدى الحكومة هذه السنة، وكما في سنوات سابقة، سياسة منظمة لمواجهة مواضيع مختلفة، ففي أوقات الضغط الشعبي تطرأ تغييرات تتحول بعد فترة قصيرة إلى ذريعة تمكن الحكومة من العودة إلى نظريتها الأساس القاضية بأن السوق، أو على الأدق العاملين في السوق، والذين يتحكمون بها بشكل عام، هم الذين يجب رعايتهم، بينما المواطنون العاديون يشكلون عبئا. وعليه ثمة حاجة لضغط دائم ويومي متواصل، والذي من دونه لا تنفعنا كل الشكاوى والتذمرات تجاه رئيس حكومتنا الذي يتصرف مثل بائع خردة صار حاكما مستبدًا!

(*) أستاذ جامعي وخبير اقتصادي. ترجمة خاصة.

هاجس النكبة وحسابات اللاجئين!

* المقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود الشرقيين آثمة وغير أخلاقية *

بقلم: يهودا شنهاف (*)

نشهد في الأعوام الثلاثة الأخيرة حملة مكثفة غايتها الحصول على اعتراف، سياسي وقانوني، باليهود- العرب كـ «لاجئين».

وتسعى هذه الحملة إلى خلق مقارنة أو موازاة في أذهان الرأي العام بين اللاجئين الفلسطينيين وبين (اليهود) الشرقيين الذي قدموا إلى إسرائيل في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وتصوير المجموعتين كضحيتين لحرب العام ١٩٤٨.

وتنشغل وزارة الخارجية الإسرائيلية التي تقود الحملة- بواسطة نائب وزير الخارجية داني أيالون- بصورة مكثفة وحثيثة في جمع شهادات توازن، أو تعادل، شهادات اللاجئين الفلسطينيين عن الطرد والسلب والقتل (كما لو أن الأمر مجرد معادلة جبرية).

قبل عامين سن الكنيست الإسرائيلي قانونا يلزم كل حكومة إسرائيلية تتفاوض مع العرب (والمقصود هنا الفلسطينيين)، بالتعامل مع اليهود الشرقيين كلاجئين.

وفي الأسبوع قبل الماضي نشرت ورقة عمل أعدها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي توصي الحكومة بـ «الربط بين اللاجئين الفلسطينيين وبين اليهود من الدول العربية».

وكان عوزي أراد قد قرر على أثر تعيينه رئيسا لهذا المجلس إقامة طاقم خاص يكلف ببلورة الموقف الرسمي لإسرائيل في موضوع «اللاجئين اليهود من الدول العربية». وقد أقام أراد، الذي نال مباركة (رئيس الحكومة) بنيامين نتنياهو في هذا الصدد، مديرية خاصة في «مجلس الأمن القومي» أشرك في مناقشاتها رجالات وزارات الخارجية والعدل والمالية. كما دعي للمشاركة في هذه النقاشات أيضا مؤرخون وخبراء اقتصاديون وممثلو منظمات يهودية، مثل (WOJAC)- المنظمة العالمية من أجل يهود الدول العربية، والمنظمة اليهودية - الأميركية من أجل العدل ليهود الدول العربية (JJAC).

وقد أوصى المجلس أمام رئيس الحكومة بإدراج مسألة «اللاجئين اليهود» والمطلب الخاص بتعويضهم كجزء لا يتجزأ من المفاوضات المتعلقة بمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت دعوات مماثلة لتعريف يهود الدول العربية كـ «لاجئين» قد أثيرت في الماضي، لكنها أسكتت من جانب الحكومات الإسرائيلية المختلفة. فما السبب في تغيير السياسة التي اتبعت حتى الآن في هذا الشأن؟!

ربما كان ذلك، من ضمن جملة أشياء أخرى، بحكم الإقرار الجديد نسبيا، بأنه لا يمكن لإسرائيل مواصلة إنكار، أو إخفاء، مسؤوليتها عن النكبة.

إن هذه المناورة المفضوحة من جانب وزارة الخارجية الإسرائيلية إنما تشي بالخوف من مطالبة الفلسطينيين بالعودة والتعويض، والتي تشكل مكونا مركزيا في مطالب الجانب الفلسطيني. وهي أثبتت أن إسرائيل تقر بأن نموذج ١٩٦٧ لن يؤدي إلى إنهاء النزاع، نظرا لأنه ينكر النكبة. ويأمل القائمون على الحملة، من خلال هذا الإقرار، وبواسطة اليهود الشرقيين، في منع تطبيق «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين وخصم التعويضات التي يمكن لإسرائيل أن تجد نفسها مطالبة بدفعها عن الممتلكات الفلسطينية التي صودرت من قبل حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي.

هذه الفكرة مغلوطة تاريخيا، وليست ذكية سياسيا، وغير عادلة أخلاقيا، حسبما يستدل من سيرتها.

تاريخ بائس يجدر استحضاره

إن أول من دشن حملة الاعتراف بيهود الدول العربية كلاجئين، كان من ناحية عملية (الرئيس الأميركي الأسبق) بيل كلينتون في تموز ٢٠٠٠، وذلك في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإسرائيلي (القناة الأولى).

وقد عاد (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق) إيهود باراك ليعلن عن «إنجازه» هذا في آب ٢٠٠٠ في سياق مقابلة (مع نفس التلفزيون) أجراها معه دان مرغليت.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة إسرائيل امتنعت في السابق عن الإعلان عن يهود الدول العربية كلاجئين، أولا بسبب الخشية من أن مثل هذا الإعلان سيثير مجددا ما حاولت إسرائيل محوه ونسيانه: مطلب الفلسطينيين بالعودة. وثانيا، خشية أن يشجع مثل هذا الإعلان بشأن رفع دعاوى ممتلكات يهودية ضد الدول العربية، رفع دعاوى مضادة من جانب الفلسطينيين. وثالثا، لأن الإعلان سيلزم بتحديث كتب تدريس التاريخ وصياغة رواية جديدة تقول بأن الشرقيين لم يهاجروا إلى إسرائيل بسبب تطلعاتهم وأهدافهم الصهيونية، وإنما أتوا إليها مكرهين. وفي هذا السياق فإن أي مؤرخ يدعي ذلك سيوصف على أنه ما بعد صهيوني.

وكان من بين الذين أنضجوا في حينه، لحساب باراك وكلينتون، المعادلة التي تربط بين اليهود الشرقيين واللاجئين الفلسطينيين، مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية لشؤون الشتات بوبي براون ومساعديه، بالتعاون مع ممثلي منظمات مثل الكونغرس اليهودي العالمي، والاتحاد العالمي لليهود الشرقيين، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية. وقد التقى كل من د. آفي بيكر، سكرتير الكونغرس اليهودي، ومالكولم هونلاين، سكرتير عام «مؤتمر الرؤساء»، مع البروفسور أرفين كوتلر، عضو برلمان كندي وخبير في القانون الدولي، وأقنعاه بالانضمام إلى الحملة.

غير أن المنظمة، التي أطلق عليها اسم «العدالة ليهود الدول العربية» لم تنجح في حشد تأييد واسع لتلك الحملة ولا حتى في العالم اليهودي. وقد فشلت الحملة حتى الفترة الأخيرة في تجنيد إعلان أو تصريح يستحق الذكر من جانب سياسيين إسرائيليين مركزيين، وليس هذا بالأمر المفاجئ، فهذه الحملة لها تاريخ بائس من الجدير استحضاره، ذلك بأن التاريخ يمكن أن يكون شأنا عمليا جداً.

في سبعينيات القرن الماضي أقيمت منظمة «ووجاك» - المنظمة العالمية من أجل يهود الدول العربية. وقد خشي وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت، يغئال ألون، من أن تشكل هذه المنظمة دفيئة لما أسماه «انتظاما طائفيا». وكما هو معلوم فإن «ووجاك» لم تقم من أجل مساعدة اليهود الشرقيين، وإنما بهدف خلق ميزان ردع لقطع الطريق أمام مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما مطلب تعويض اللاجئين وحق العودة .

ظاهريا لم يكن استخدام مصطلح «لاجئين» غير منطقي، ذلك لأنه أضحى مركزيا في الخطاب التاريخي وفي القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تحدث قرار مجلس الأمن ٢٤٢ من العام ١٩٦٧ عن «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط». وفي السبعينيات طلبت الدول العربية أن يذكر بشكل صريح «اللاجئون العرب في الشرق الأوسط» غير أن إدارة الولايات المتحدة رفضت ذلك بواسطة مندوبها في الأمم المتحدة، أرثور غولدبرغ.

وفي ورقة عمل أعدها وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس، العام ١٩٧٧، توطئة لإمكانية انعقاد مؤتمر جنيف، كتب بضغط من إسرائيل أن المؤتمر سيسعى لإيجاد حل لـ «مشكلة اللاجئين» من دون تحديد لهوية اللاجئين الذين يدور الحديث عليهم.

في الوقت نفسه أخفقت منظمة «ووجاك» في محاولتها تعميم استخدام مصطلح «لاجئين يهود»، وقد عارض المبادرة بالإضافة إلى العرب، يهود صهيونيون كثيرون في مختلف أنحاء العالم.

وإنني هنا أنصح القائمين على الحملة الحالية بأن يتفحصوا بنية المنظمة («ووجاك») التي انقلبت من منظمة صهيونية إلى «ما بعد صهيونية»، وأن يأخذوا العبرة من النتيجة غير المتوقعة للعمل السياسي.

إن صاحب فكرة «اللاجئين اليهود» في منظمة «ووجاك» هو يعقوب ميرون، رئيس شعبة القانون العربي في وزارة العدل الإسرائيلية. وقد صاغ ميرون العلاقة في صيغة متطرفة جداً في موضوع تاريخ اليهود- العرب، مدعيا أن اليهود طردوا من الدول العربية في عملية منسقة مع زعماء فلسطينيين واصفا ذلك بـ «التطهير العرقي». وحمل ميرون بشدة على السرد الصهيوني الذي نمّا - حسب إدعائه- تعابير وأوصاف رومانسية مضللة من قبيل «البساط السحري» أو «حملة عزرا ونحميا»، والتي أغفلت «حقيقة» أن مغادرة اليهود كانت ثمرة «سياسة طرد عربية». ومن أجل استكمال المقارنة بين الفلسطينيين والشرقيين ادعى رجالات «ووجاك» أيضا بأن الشرقيين عاشوا في الخمسينيات في مخيمات لاجئين (أي « معبروت») تماما مثل اللاجئين الفلسطينيين. وقد أثار هذا الادعاء ضدهم غضبا عارما من جانب مؤسسات الاستيطان التي وصفته بـ «الخيانة». كذلك أثارت ادعاءات المنظمة الكثيرين من الشرقيين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم صهيونيون.

ففي العام ١٩٧٥، وفور إقامة «ووجاك»، أوضح رئيس الكنيست يسرائيل يشعياهو قائلا: «نحن لسنا لاجئين. أتينا إلى هذه البلاد قبل إقامة الدولة أيضا... وكانت لدينا تطلعات وطموحات مسيانية».

كذلك فإن (الوزير) شلومو هيلل الذي عمل من أجل جلب يهود العراق إلى إسرائيل، عارض ذلك بشدة قائلا: «أنا لا أتعامل مع خروج يهود الدول العربية كلاجئين. لقد أتوا لأنهم رغبوا في القدوم، كصهيونيين».

وصرح عضو الكنيست ران كوهين خلال نقاش في الكنيست بانفعال: «أعلن: لست لاجئا». وأضاف «أتيت بقوة الصهيونية، وقوة جذب هذه البلاد وفكرة الخلاص. فلا يصفني أحد كلاجئ».

لقد كانت معارضة الطرح المذكور شديدة إلى الحد الذي دفع رئيسة اللجنة السياسية في منظمة «ووجاك» أورا شفايتسر إلى مطالبة سكرتاريا المنظمة بوقف الحملة.

كذلك فقد شعرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بالقلق إزاء اندفاع «ووجاك» واقترحت وقف الحملة بدعوى أن وصف اليهود الشرقيين كلاجئين يشكل سلاحا ذا حدين. وكانت إسرائيل قد حرصت دوما في حينه على إتباع سياسة غموض تجاه المسألة المعقدة. ففي العام ١٩٤٩ رفضت الوزارة اقتراحا بريطانيا- عراقيا بإجراء تبادل للسكان (يهود عراقيين مع لاجئين فلسطينيين) وذلك خشية أن تضطر إلى توطين «فائض لاجئين» في إسرائيل، ووصفت وزارة الخارجية «ووجاك» بأنها انفصالية وانعزالية وطلبت منها الكف عن العمل بصورة مستقلة خلافا لمصالح الدولة، ثم توقفت الوزارة عن تقديم التمويل للمنظمة، كذلك قام وزير العدل، يوسي بيلين، بإقالة يعقوب ميرون من شعبة القانون العربي في وزارة العدل.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اليوم أي باحث جاد في إسرائيل أو خارجها تبنى الطروحات والادعاءات المتطرفة لهذه المنظمة، والتي حققت عكس ما سعت إليه، وهو تعزيز ودعم الطرح الصهيوني ومساعدة إسرائيل في محاربتها للحركة الوطنية الفلسطينية. فقد عرضت المنظمة موقفا مرتبكا في موضوع النزاع، أغضب الكثيرين من اليهود الشرقيين في العالم، نظرا لأنه صورهم كأناس مجردين من الدافع الإيجابي في القدوم إلى إسرائيل. ولم تدرك المنظمة بأن وصف اليهود الشرقيين كلاجئين يمس بكل الضالعين في النزاع، عربا ويهودا على حد سواء.

الاقتلاع من فلسطين.

اللجوء والإرادة الحرة

بدافع الرغبة في إيجاد حل سحري لمسألة اللاجئين، عادت الدولة إلى تبني هذه الصيغة مجددا، وهي تسعى الآن إلى دفعها قدما بحماس شديد في المحافل الدولية.

ولعل من الجدير بنا سماع موقف وزير التربية والتعليم من الرواية التي تطرحها المنظمات اليهودية في الحملة. فهل سيشكل الوزير لجنة في وزارته لملاءمة كتب تدريس التاريخ مع التوجه الما بعد الصهيوني الجديد؟

يتعين عل كل إنسان نزيه، صهيونيا كان أم غير صهيوني، أن يقر بأن المقارنة بين الفلسطينيين وبين اليهود الشرقيين عديمة الأساس.. فاللاجئون الفلسطينيون لم يطلبوا ولم يسعوا إلى مغادرة فلسطين في العام ١٩٤٨ عندما دمرت الكثير من القرى والبلدات الفلسطينية، وطرد قرابة ٧٥٠ ألف فلسطيني، أو أرغموا على النزوح إلى خارج حدود فلسطين التاريخية. وهؤلاء الذين نزحوا، لم يتركوا بيوتهم بإرادتهم الحرة.

في المقابل، فقد أتى يهود الدول العربية إلى هذه البلاد بمبادرة من دولة إسرائيل ومنظمات يهودية- قسم منهم جاء طواعية وقسم آخر رغما عن إرادته. بعضهم عاش بطمأنينة وأمان في الدول العربية، وبعضهم الآخر عاش في خوف وقمع.

إن تاريخ الهجرة الشرقية هو تاريخ شائك ومركب وغير قابل للتفسير بشكل مبسط أو مجرد. ولقد فقد الكثيرون منهم ممتلكات كبيرة ولا شك في أنه يجب تمكينهم من تقديم دعاوى ممتلكات فردية ضد الدول التي هاجروا منها، وهو الأمر الذي حالت دونه دولة إسرائيل ومنظمة «ووجاك» حتى الآن. وعلى سبيل المثال فإن معاهدة السلام مع مصر لا تتيح رفع دعاوى فردية ضد مصر، إذ تعتبر ممتلكات يهود مصر ممتلكات لدولة إسرائيل، وأصولا مهمة من أجل موازنة دعاوى اللاجئين الفلسطينيين في المستقبل.. وثمة مثال آخر: خلال حرب الخليج الأولى، لحقت أضرار بممتلكات عائلة يهودية- عراقية في رامات غان. وفي إطار دعاوى التعويض، نصح محام حصيف بإضافة دعوى مطالبة بالبيت الذي صادرته حكومة العراق العام ١٩٥٢.. غير أن وزارة الخارجية حظرت ذلك بسبب سياسة حكومة إسرائيل القاضية بإبقاء هذه الممتلكات كأصول تستخدم في مفاوضات مع الفلسطينيين في المستقبل.

إن المقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود الشرقيين هي مقارنة لا أساس لها، ولا داعي للقول بأنها مقارنة آثمة وغير أخلاقية. وهي تثير النزاع أيضا بين اليهود الشرقيين والفلسطينيين وتمس بكرامة الكثيرين من الشرقيين وبفرص الوصول إلى مصالحة حقيقية.

علاوة على ذلك فإنها تنطوي على عدم فهم فيما يتعلق بمعنى النكبة. فالنكبة لا تتناول فقط أحداث الحرب وإنما هي بالأساس منع عودة المطرودين إلى بيوتهم وأراضيهم وعائلاتهم، بعد إقامة دولة إسرائيل.

إن النكبة عملية فعالة واضحة من جانب دولة إسرائيل، وليس فقط فوضى حرب. ربما كان استخدام الموازنة من جانب إسرائيل أمرا مفهوما، بيد أنه لا يجوز استخدام حيل وألاعيب مختلفة من أجل التملص من المطالب الأخلاقية والسياسية للفلسطينيين. فمثل هذا التحايل يضيف خطأ على جريمة ويوسع المسافة أو الفجوة النفسية بين اليهود والفلسطينيين. وحتى لو تنازل قسم من الفلسطينيين عن تجسيد حق العودة (كما قال مثلا د. خليل الشقاقي)، فإنه لا يجوز تحقيق ذلك بمناورات وألاعيب من هذا النوع.

ينبغي لأي اتفاق سلام أن يمر عبر اعتراف إسرائيلي بمظالم الماضي والوصول إلى حل عادل. أما المناورة الحسابية فإنها تحوّل إسرائيل إلى دولة حسابات فاقدة للدعامة الأخلاقية والسياسية.

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة تل أبيب. ترجمة : س. عياش

أدب إسرائيلي آخر...

[قراءة في كتابين إسرائيليين جديدين يستأنفان على الرواية التاريخية الرسمية للصراع والاحتلال]

بقلم: يونتان مندل (*)

نشهد في الفترة الأخيرة محاولات متزايدة من وزارة الثقافة الإسرائيلية لتعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» من خلال تقديم جوائز متعددة مثل «أحسن إبداع فني صهيوني»، أو «أفضل فيلم صهيوني».

وثمة تفسيران يمكن التفكير فيهما هنا: الأول هو كون هذه الجوائز دليلا إضافيا على التطرف المتزايد داخل الحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، ومثالا على إنكار الوجود الفلسطيني في المجال الثقافي الإسرائيلي، مثلما هي الحال في المجال السياسي. أما التفسير الثاني فهو النظر إلى هذه الجوائز بكونها نتيجة خوف وزارة الثقافة الإسرائيلية من ازدياد الكتابة والإنتاج الفني في المجتمع المدني الإسرائيلي حول مواضيع تتناول النكبة الفلسطينية، والترحيل الجماعي، ومنع عودة اللاجئين، والاحتلال العسكري المستمر منذ العام ١٩٦٧.

ومن الأمثلة التي يبدو أنها أثارت وزارة الثقافة ودفعتها إلى تبني تعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» قرار مهرجان سديروت للسينما في العام ٢٠١١ افتتاح هذا الحدث بفيلم «شهادات» لشلومي الكابتس الذي يظهر فيه ممثلون إسرائيليون مشهورون يسردون قصص فلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال، وكذلك مسيرة ذكرى النكبة (بما في ذلك دقيقة الصمت) التي عقدت في شهر أيار الماضي في جامعة تل أبيب، ورواية ألون حلو «عزبة دجاني» التي تتعامل مع الطرق غير- الأخلاقية للصهاينة في شراء واحتلال أراض فلسطينية (الرواية حازت في العام ٢٠٠٩ على أهم جائزة في الأدب الإسرائيلي- جائوة سابير)، أو قرار مسرح الكاميري الإسرائيلي في حيفا في العام ٢٠١١ عرض «عائد إلى حيفا» لغسان كنفاني.

وبحسب التفسير الثاني، فإن هذه الأصوات وبرغم كونها أقلية في المجتمع الإسرائيلي والخطاب الإسرائيلي، تشكّل خطرا على المؤسسة والرواية الصهيونية، ولذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية إسكات هذه الأصوات بالتوازي مع فتح المجال للحد الأقصى أمام الأصوات الصهيونية الـ «كاشير»، أي التي تؤيد الرواية الرسمية والمؤسسة الحاكمة الآن.

هذه المقالة تستعرض كتابين صدرا بالعبرية عن اثنتين من دور النشر المشهورة في إسرائيل («هكيبوتس همئوحاد» و«عام عوفيد»)، وهما ينتميان بدون شك إلى مجموعة الأعمال الفنية التي لا ترغب فيها وزيرة الثقافة الإسرائيلية.

وقد كتبا خلال العامين الماضيين من قبل كتاب في الثلاثينات من عمرهم، وبرغم أن الكتابين مختلفان نوعيا، وتجاربيا، وتحليليا، فإن من المهم قراءتهما إلى جانب بعضهما البعض.

«حجر، ورقة»

الأول كتاب تومر غاردي «حجر، ورقة»، والذي نشر في العام الماضي، هو واحد من تلك الأحجار الكريمة الأدبية التي يمكن أن نعثر عليها في إسرائيل. إنه ليس مجرد كتاب نقدي لإسرائيل، ولكن محاولة شجاعة لإنتاج كتابة عبرية صادقة حول إسكات التاريخ في الرواية الاسرائيلية الرسمية والآليات التي تسمح بذلك.

في كتابه يكشف غاردي، الذي ولد في كيبوتس دان في الجليل، اللحظة التي بدأ فيها رحلته نحو اكتشاف تاريخ المكان. لقد كانت ليلة روتينية في الكيبوتس. مجرد مساء آخر. جلس مع صديق، وهما شابان، يتمتعان بالحياة، ويدخنان سيجارة ويشربان البيرة، ويتحدثان عن الفتيات المتطوعات اللاتي جئن إلى الكيبوتس من أوروبا. فجأة قال له صديقه، ضاحكا تقريبا، إن متحف الكيبوتس الذي كان إلى جانبهما، والجميع يسميه «بيت أوسيشكين»، مبني كله من حجارة بيوت القرية العربية التي كانت تقع في المنطقة قبل أن دمرت العام ١٩٤٨. وكان صديقه يتعامل مع هذه القصة باستخفاف، كأنها أمر فات ومات، ولكن في قلب غاردي تغير شيء في تلك اللحظة. وخرج في رحلة نحو قصة «صغيرة» في تاريخ فلسطين: رحلة إلى أسس «بيت أوسيشكين»، وإلى أنقاض قرية هونين، وإلى أعمال القصف والاغتصاب التي وقعت هناك من قبل الجيش الإسرائيلي، وإلى لاجئي القرية، وإلى أحشاء الحركة الصهيونية وذاكرتها الذاتية. «كما لو أنني ابتلعت حصانا على قيد الحياة والركل، وهو يرمح في داخلي وأنا على ظهره راكب، لأطرح سؤالا، لأوضّح، لأشكك، لأبحث، ولأدخل إلى الأرشيفات، لأقرأ الصفحات غير المقروءة، ولأفتح الملفات البنيّة المليئة بالعجب وغرائب القصص. كما يرمح في داخلي حصان، وأنا على ظهره راكب... «.

يحقق غاردي في قصة هونين عن طريق عدد من الأرشيفات الإسرائيلية ويبحر فيها مع إدراكه ويقظته حول طرائق هذه المؤسسات في التحكم بالمعرفة وإنتاج التاريخ. ليست كل الأحداث، كما نعرف جميعا، تجد طريقها إلى الأرشيف، وليست كل التفاصيل تجد طريقها إلى صفحات «الملفات البنية»، وليس كل الباحثين يسمح لهم بالوصول إلى كل المعلومات. والأسئلة لا تترك غاردي. من هم أهل هونين؟ أين هم اليوم؟ من نقل الحجر من هناك إلى كيبوتس دان في العام ١٩٤٨؟ ومن الذي قرر أن «بيت أوسيشكين» سيكون «متحفا للتاريخ والطبيعة»؟ وكيف وجد أنفسهم أبناء وبنات قرية هونين، كما عشرات القرى الفلسطينية المجاورة، خارج هذا «التاريخ»؟

خلال بحثه في تاريخ المنطقة التي نشأ فيها يكتشف غاردي في أرشيف الدولة وثيقة سرية من أيلول العام ١٩٤٨. عنوانها «قرار عمليات رقم ٢» وقد تم التوقيع عليها من قبل قائد كتيبة ٢٣ للواء «الكرمل». ويصف بند رقم ٣ غرض العمل: «اقتحام قرية هونين، قتل العديد من الرجال. القبض على أسرى. تفجير بعض منازل القرية وحرق ما يمكن حرقه». هذا العمل من أعمال الحرق والتفجير، ومحاولة الإخفاء وتدمير الأدلة، يسحب البساط من تحت قدمي غاردي. ويبدأ برؤية الناقص، ويحاول أن يكتب الممحو. هكذا يجد أن الطريق من كيبوتسه إلى المطلة يتكون كله من حجارة بيوت قرية هونين المهدومة. ويبدأ بالسؤال في كيبوتسه من الذي يعرف عن قرية هونين فيجد أن لا وجود لهذا التاريخ بين جيل الشباب بتاتا. تاريخ نسي وتم نسيانه تماما. ويريد غاردي أن يعرف المزيد حول ما هو غير موجود. يريد أن يعرف عن مصير حوالي ٤٠٠ شخص من قرية هونين بقوا في بيوتهم وأمروا من قبل الجيش بأن يرحلوا من هناك. ويريد غاردي أن يعيد للناس كرامتهم، وربما حتى وطنهم.

وخلال رحلته يغرق غاردي في المياه العكرة لعملية النسيان الإسرائيلية. ويتبين له أن أربع نساء من قرية هونين اغتصبن من قبل جنود إسرائيليين وقتلوهن بعد ذلك. ويجد وثائق المحكمة العسكرية، ويفهم أنه في نهايتها تمت تبرئة الجنود المغتصبين. مسح الجريمة، ومسح العار. مسح النساء ومسح القرية. ثم يكتشف غاردي أن الكثير من آثار الحادث غير موجود في ملف الأرشيف، ويسأل المسؤول هناك ما لا يمكن أن يسأل: «لماذا مسحت هذه الوثائق»؟، ويقال له إن هذا بسبب «الخصوصية الشخصية»، وحماية حق الفرد. ولكنه يرفض قبول ذلك وبدلا من هذا يريد أن يحمي حقوق الضحايا. يريد أن يوقف الظلم التاريخي. أن يسمّي الاغتصاب اغتصابا والتطهير العرقي تطهيرا عرقيا. ويستمر في تحقيقه، ويعثر على وثائق المحكمة من العام ١٩٥٠ والتي فيها يعترف الجنود الأربعة بالاغتصاب. ويكتب أسماءهم. ويطبع وثائق الأرشيف. ويحاول إعادة المشطوب.

مع ذلك، فإن كتابة غاردي ليست كتابة «تاريخية». فهو يكتب متحررا من أي قيد كتابي، كتابة حرة، وشخصية، وبسيطة. يتمرد على «قواعد الكتابة»، على قواعد كتابة التاريخ، وعلى قواعد كتابة الرواية. وبين فصول الكتاب يزخرف غاردي الموضوع بقصص خيالية، تبدو أنها لا تنتمي إلى هذا الكتاب، ولكن في جميعها نجد عملية المحو والإنكار من قبل أغلبية مرتاحة، واثقة من نفسها، متغطرسة، ومعركتها هي ضد الفرد العنيد والمكافح للنظام القائم والظالم.

غاردي لم يطع. بالتأكيد خرج عن الطريقة التي تريده إسرائيل الرسمية أن يفكر بها. بدلا من ذلك هو يختار أن يرى الناس عبر الوثائق الناقصة. ويجد على موقع الإنترنت نادي لاجئي شباب قرية هونين في برلين. ويلقي نظرة على صور لاعبي فريق كرة القدم التابع لهذا النادي: «وأراه حارس مرمى فريق قرية هونين مستلقيا على جنبه، وهو مبتسم ويحمل قفازات حارس المرمى. ولديه عيون جيدة وعالية الجبين». غاردي ينجح في رؤية الإنسان. ويريد أن يتصل بأبناء هونين، ولكنه بهذا لا ينجح. وبدلا من ذلك يختار أن يتخيل اللقاء معهم. ربما هذا سيساعده على أن يكتب ما تم محوه.

«سارقة كارثتي»

المفارقة المثيرة هي أن ذلك الجنوح إلى الخيال مُتضمن أيضا في الكتاب الثاني الذي نستعرضه هنا، ذلك أنه يسرد علينا حوارا وهميا بين إسرائيلي وفلسطيني (فلسطينية لنكون أكثر دقة). يبدأ الكتاب في لقاء سريع، لبضع ثوان، بين جندي إسرائيلي في الأراضي المحتلة وطفلة فلسطينية، كانت نهايته إهداء المؤلف الكتاب لها... إلى طفلة فلسطينية مجهولة الاسم. إنه كتاب نوعم حيوت «سارقة كارثتي»، وهو إضافة هامة أخرى في الكتابة العبرية النقدية حول سياسة وجرائم إسرائيل.

هذا الكتاب هو في الأساس سيرة ذاتية لشاب إسرائيلي من الشريحة الأكثر دخلا من الطبقة الاقتصادية الوسطى، أشكنازي، ضابط في وحدة عسكرية قتالية، «ملح الأرض» للمجتمع الإسرائيلي. ويحكي لنا حيوت في قصة حياته هذه، جوهر قصة دولة إسرائيل، وكتابته الحرة تمكّننا من الحصول على نظرة من الداخل على تشكيل القصة الصهيونية في إسرائيل.

ولد حيوت في كفار يحزقيل في مرج ابن عامر («عيمق يزراعيل» بالعبري)، ويبدو أنه يتذكر طفولته بوضوح وخاصة التأثير الكبير الذي كان للاحتفالات، بما في ذلك مراسم يوم ذكرى كارثة اليهود ويوم الذكرى لجنود الجيش الإسرائيلي، في بلورة هويته. ويفهم جيدا أيضا السياق الوطني للأعياد الدينية اليهودية في إسرائيل، ويتذكر مثلا كيف تنكر في عيد المساخر اليهودي وهو طفل عمره ست سنوات لجندي إسرائيلي، ويختار الصورة من ذلك اليوم – طفل مع الحذاء، والزي العسكري وبندقية من البلاستيك – على غلاف الكتاب.

من الواضح أن حيوت رجل ناجح: هو ذكي، محبوب من قبل الفتيات، ويحب دولته ويؤمن بها وبقصصها. هو أيضا موهوب جدا، ولديه موهبة موسيقية، وخاصة في عزف البوق. لذلك صار جزءًا مهما من احتفالات مدرسته وحركته الشبابية، إذ أنه يعزف على بوقه كلما يرفع العلم أو ينزل إلى نصف الصاري. وفي المدرسة الثانوية التحق في الرحلة «التقليدية» الإسرائيلية إلى بولندا، إلى معسكرات الإبادة النازية وعلى رأسها أوشفيتز، هناك عزف البوق أيضا. وهو يدرك اليوم ما حدث له هناك، ويكتب في كتابه كيف «كنت في بولندا فخورا وسعيدا». ويشير كيف أن الهولوكوست، والذي أصابه بالحزن وهو ولد صغير، ، تحول الى رمز للمجد والقوة في وعيه وهو شاب إسرائيلي في زيارة لمعسكرات الموت في بولندا.

وعندما صار عمره ١٨عامًا، انضم حيوت إلى الجيش الإسرائيلي، وأصبح ضابطا، وكانت غالبية خدمته العسكرية في الأراضي المحتلة. هناك يتبنى حيوت مصطلحات ووجهة النظر الإسرائيلية العسكرية. ويصبح ضابطا يفكر بنفسه كأخلاقي تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين. وبسبب ثقته بنفسه، ونظرته الإيجابية إلى الخدمة العسكرية، أرسله الجيش في الشهور الأخيرة لخدمته إلى ميامي كجزء من وفد جنود الجيش الإسرائيلي الذي اشترك في تنظيمه المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ومنظمة «سندات دولة إسرائيل» الأميركية. وفي ميامي يشعر حيوت بما كان يريد أن يكونه كل حياته: إنه بطل.

ولكن تحت السطح، تحت الإدمان على القوة، والشعور بالقداسة والبطولية، يتعرض حيوت الى أكبر ضربة في حياته. وهذه ليست ضربة لكمة، ولا طلقة نارية، ولكن نظرة طفلة فلسطينية فقط.

ويشير حيوت في كتابه كيف أنه خلال واحدة من عمليات الجيش الإسرائيلي في رام الله، بعد تنفيذ «مهمة عسكرية»، كان على وشك الدخول إلى مركبته العسكرية المدرعة عندما رأى في الشارع بعض الاطفال يلعبون. ونظر إلى طفلة فلسطينية كانت تلعب هناك – «الضابط الأخلاقي الإسرائيلي، الذي لا يؤذي الأبرياء، والذي يؤمن بالسلام» – وابتسم إليها. بذلك يريد حيوت أن يكون محبوبا، أن يكون مفهوما، أن يبعث للأولاد الفلسطينيين برسالة تقول إن «الجنود الإسرائيليين لا يطلقون النار ويقفون في الحواجز فقط، ليس هذا وحسب بل إنهم بشر أيضا». ولكن لم تتبع ابتسامته ابتسامة من الجانب الآخر. بدلا من ذلك، نظرت إليه الطفلة الفلسطينية بخوف شديد وهول. وأصيب حيوت بالرعب. أدرك أنها كانت خائفة منه حتى الموت.

غلاف كتاب «حجر، ورقة» لتومر غاردي

يتذكر حيوت هذه اللحظة كالثانية التي فيها «سرقت» الطفلة منه كارثته. في مذكراته يسمي حيوت البنت الفلسطينية «سارقة كارثتي»، ويقول إنه عندما استدارت الطفلة، فهم أنها «ذهبت وهي تمتلك أغلى ملكيتي الفكرية والعاطفية التي ورثتها من أجدادي: كارثتي».

يدرك حيوت أنه حتى ذلك الحين انقسمت حياته بين الخير المطلق (هو نفسه كممثل الشعب اليهودي) والشر المطلق (ألمانيا النازية)، ثم «أخذت مني هذه الطفلة الاعتقاد بأن الشر المطلق موجود في العالم وأنا أقاتله، لأنه بالنسبة لتلك الطفلة كنت أنا الشر المطلق».

يفهم حيوت في هذه اللحظة أن الأسطورة التي عاشها حتى تلك اللحظة، وبحسبها الهولوكوست توفّر له «شهادة تبرير» لأعماله، قد سحقت إلى أشلاء.

بعد رحلة قادته إلى الهند وعودته إلى إسرائيل لم يعد حيوت نفس الشخص الذي كانه. غطاء نفاق وأكاذيب، غطاء أنصاف الحقائق التي حكاها لنفسه، والنظرة التي بناها، كل ذلك دمر من قبل تلك الطفلة في مدينة رام الله. فجأة تعود إليه ذكريات من الماضي كان قد تجاهلها حتى اليوم. يتذكر كيف اقتحم هو وجنوده بيتا فلسطينيا في طولكرم وكيف طردوا العائلة الفلسطينية من هناك. كيف أذلوا شابا فلسطينيا. وكيف ضربوا آخر. قصة التحوّل هذه رائعة ليس فقط لأن حيوت اكتشف جرائمه في وقت متأخر، ولكن بسبب الوصف المدهش للمجتمع الإسرائيلي من الداخل، من «ملح أرضها». هذا يساعد القارئ على أن يفهم كيف يعتبر استخدام العنف من جانب المحتل كـ «رد فعل» فقط؟ وكيف أن أعمالا تنعدم فيها الأخلاق تجري في إسرائيل جنبا إلى جنب مع الاعتقاد الذي بحسبه الجيش الإسرائيلي هو أكثر جيش أخلاقي في العالم؟

هذه الرحلة لحيوت، ونظرته الجديدة لنفسه وللمجتمع في إسرائيل، ممتلئة بالرؤى. عالم جديد، كان هناك طوال الوقت، ينكشف له فجأة. وهو يبدأ باستجواب جنود آخرين وبنشر شهاداتهم حول معاملتهم واعتداءاتهم على فلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويزور حيوت الأراضي المحتلة كمواطن ويدخل طابور الفلسطينيين في قلنديا – وللمرة الأولى في حياته ينظر إلى الجندي في الحاجز على أنه المحتل وإلى الفلسطينيين الذين يقفون هناك على أنهم تحت الاحتلال. وأيضا في رحلاته في البلاد يبدأ حيوت بسؤال نفسه الأسئلة التي حتى الآن من المشكوك إذا كانت موجودة عنده في اللاوعي. «كنت أتساءل كيف يمكن أن أكون على دراية جيدة بتاريخ هذا المكان، بما في ذلك فترة الكتاب المقدس، والعصر الروماني، ولكن لا أعرف شيئا عن الخطوات الأخيرة له... كيف نتعلم عن تاريخ عيمق يزراعيل (مرج ابن عامر) في المدرسة، وماذا حدث هناك قبل ٢٠٠٠ سنة، ولكن ليس حول ما حدث هناك أمس... أقرأ مرة أخرى اللافتات التوضيحية التي تصف حرب ١٩٤٨، وأرى كيف منحت «سارقة كارثتي» معنى جديدا لكل الأشياء حولي. أضافت عليها وجها، وحقائق ووقائع».

وهكذا يبدو حيوت وكأنه يتخاطب مع غاردي، ومع محاولات شجاعة أخرى لشبان إسرائيليين، وهم قلة اليوم ولكن صوتهم يزداد، لإعادة النظر في ما تريد وزارتا الثقافة والتربية أن تفرضاه.

ومع ذلك، يختلف هذين المؤلفين عن بعضهما البعض. ففي حين يسلط حيوت الضوء على التغيير الذي صار لديه خلال خدمته العسكرية، ويركز على الاحتلال العسكري منذ العام ١٩٦٧، يكتب غاردي أولا وقبل كل شيء كمواطن، وهو أقل قلقا من الاحتلالات الثانوية لإسرائيل وأكثر قلقًا بكثير من الزلزال الذي أسسها العام ١٩٤٨.

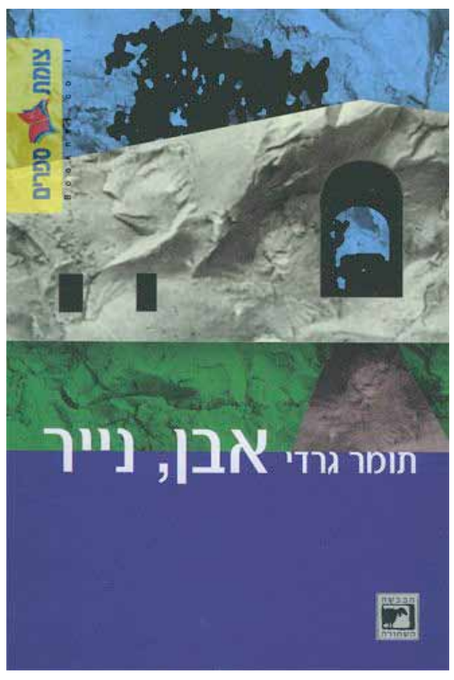

غلاف كتاب «سارقة كارثتي» لنوعم حيوت

كذلك، فقد صار الاثنان نشيطين في جمعيات إسرائيلية، مع فرق واضح: في حين غاردي أصبح شخصية بارزة في جمعية «زوخروت» («ذاكرات») والتي تهدف إلى تعميق وعي الجمهور اليهودي في إسرائيل حيال النكبة الفلسطينية، بدأ حيوت يتطوع في جمعية «شوفريم شتيكا» («فلنكسر الصمت») التي تهدف إلى جمع شهادات من جنود خدموا في الأراضي المحتلة من بداية انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. وفي حين خطاب «ذاكرات» هو أصلا مدني، وفي أساسه عمل مشترك للإسرائيليين والفلسطينيين، يحاول ناشطو «فلنكسر الصمت» التأثير على مواطني إسرائيل من خلال قاسمهم المشترك: الجيش الإسرائيلي، واستخدام خطاب هو أكثر عسكري ورجولي. بالإضافة إلى ذلك، يرغب غاردي في لقاء أهل قرية هونين، في محاولة منه لتعزيز عدالة تاريخية، ولكن حيوت يشهد أنه خائف أن ينظر في عيون الطفلة الفلسطينية مرة أخرى. لا شك في أن غاردي وحيوت لا يتفقان بشكل كامل كل مع وجهة نظر الآخر، ولديهما اختلافات في فهم هذا الصراع، ولكنهما يشكلان صوتين نقديين مهمين يحاولان تغيير الخطاب الإسرائيلي، وعلى الأقل من وجهة نظر المؤسسة الإسرائيلية هما وجهان لعملة تهديد وجودي على أسس إسرائيل كما نعرفها الآن.

ربما في ذلك يكمن سر قوة الاثنين، لأنه على الرغم من الاختلافات في كتاباتهما، يشجع حيوت وغاردي الفكر الإبداعي لدى الشباب والمواطنين في إسرائيل. وبرغم أن إسرائيل الرسمية تصبح أكثر متطرفة سياسيا، فإن عدة أصوات مختلفة تعلو من المجتمع المدني تتحدث اليوم أكثر من الماضي عن النكبة الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

لست متأكدا إلى أي حد يمكن أن تنمو هذه الأصوات الناقدة، وإن كانت تستطيع مع أصوات فلسطينية في إسرائيل خلق كتلة معتبرة من اليهود والعرب الذين يريدون أن يعيشوا بمساواة، وفي دولة لا تحتل شعبا آخر وحقوقه وتكون مستعدة لتحمل المسؤولية عن جرائم الماضي. وسواء حدث ذلك أم لم يحدث سيواصل غاردي وحيوت وغيرهما النشاط والكتابة من داخل إسرائيل، بطرق مختلفة. وسوف يواصل هؤلاء القيام بذلك، على ما يبدو، من دون علاقة مع مفكرين عرب في الشرق الأوسط، كما أنه لا تترجم كتبهم خشية من «التطبيع» مع إسرائيل. وربما يأتي اليوم الذي نرى فيه أن تعاونا حقيقيا مع هذه الأصوات النقدية التي تصل من إسرائيل هو الذي بإمكانه ان يغير الوضع بشكل حقيقي. ولكن إلى أن نفهم ذلك ربما يكون قد فات الأوان، فمن سيقرأ لنا بعد ما سيتم مسح كتابتنا؟

(*) باحث إسرائيلي حاصل على شهادة الدكتوراه من قسم الشرق الأوسط في جامعة كامبريدج البريطانية في العام ٢٠١٢. مقالة خاصة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»